جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية




# معالم السنة
# عند الشيعة الإمامية
## "عرض ونقد"

إعداد الدكتور

**علي بن محمد بن حسن العطيف**

أستاذ الحديث المشارك بجامعة جازان - كلية الشريعة والقانون
وحدة مواد الإعداد العام (الثقافة الإسلامية)

# معالم السنة عند الشيعة الإمامية - عرض ونقد -

*إعداد الدكتور*

**علي بن محمد بن حسن العطيف**

**أستاذ الحديث المشارك بجامعة جازان - كلية الشريعة والقانون**
**وحدة مواد الإعداد العام (الثقافة الإسلامية)**

## ملخص البحث

علماء الشيعة المتقدمون طريقتهم النظر إلى متون الروايات دون النظر إلى أسانيدها، ولهذا يصححون كثيراً من الروايات التي يرويها أبو هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة (ﷺ)، وعكرمة مولى ابن عباس والزهري (ﷺ)، وغيرهم كثير ممن يدرجونهم في قوائم النواصب!!

والحديث الصحيح عند المتقدمين من الرافضة الإمامية هو ما يصحّ العمل به وإن لم يستوف شروط الصحة!

والرافضة الإمامية يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه. والرافضة الإمامية يعلمون حال الضعفاء والكذابين والمجاهيل، ومع ذلك يروون عنهم ويعملون بحديثهم ويشهدون بصحّته!!!

وينكرون التواتر ويسهلون إنكاره!

وبعض كتبهم المعتمدة لا يُعرف منهم من وثّق أصحابها، وبعضهم يتوقف في توثيقه أو يتهمه بالكذب، وإذا كان الحديث ضعيفًا وفق أصول علم الدراية عند الرافضة الإمامية، فإنهم قد يصححونه ويعملون به، إذا وُجد في أحد الأصول الأربعمائة.

والأصول قد تكون رواية عن الإمام بلا واسطة.. لكن الأصول غير موجودة.. وكثيرٌ من أصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة!

والحكم على الرواة عند الرافضة الإمامية يرتكز على أمرين:

**الأمر الأول:** الاضطراب الشديد بين علماء الرافضة الإمامية في مناهجهم الرجالية وعدم وجود نقاط مشتركة فيما بينهم، بل كل واحد منهم ينتحل طريقة من ذاته لا تنطبق لا نظريًّا ولا عمليًّا.

**الأمر الثاني:** من المشهور الشائع الذائع عند علماء الرافضة الإمامية أن روايات العقائد لا تخضع لمناهج الجرح والتعديل، فهم يطبقون أحكامهم على رواياتهم الفقهية فقط، دون نقد روايات الإمامة أو العصمة.

وقد اتصف منهج الرافضة الإمامية بالاضطراب بين علمائه أنفسهم.

**الكلمات الافتتاحية:** السنة – الشيعة – الرافضة – التدوين – الصحابة.

# Summary in Arabic to Examine the Features of the Prophet's Year Honoring the Imami Rejectionist

Dr.
Ali Bin Mohamed Bin Hassan Al-Otaif
Prof. Of Shared Hadith – Gazan University – Sharia and Law College

## RESEARCH SUMMARY

The advanced Shi'a scholars have the way of looking at the dying of novels without looking at their support, and that is why they correct many of the novels narrated by Abu Herrera, Abdullah bin Omar and Aisha, Akrama Mawla ibn Abbas and Al-Zahrai, and many others who include them in the lists of prophets !!
The correct Hadith among applicants of the Imami rejectionist is what is right to do, even if it does not meet the requirements of health!

The Imami rejectionists document those who believe that it is his indiscretion, his disbelief and the corruption of his doctrine. The Imami rejectionists know the situation of the weak, the liars and the ignorant, yet they tell about them and work with their Hadiths and testify to its validity !!!
They deny the frequency and are easy to deny!

Some of their approved books are not known to their owners, some of them stop documenting it or accuse them of lying, and if the Hadith is weak according to the origins of the knowledge ology of the Imami rejectionists,

they may correct it and work on it, if it is found in one of the 400 origins.
The origins may be a novel about the imam without a medium. But the assets don't exist. Many of the originals impersonate corrupt doctrines, even if their books are accredited!

The judgment of the narrators in the Imami rejectionist is based on two things:

**The first** is the extreme confusion between the scholars of the Imami rejectionist in their men's curricula and the lack of common points among them, but each of them impersonates a method of his own that does not apply either theoretically or practically.

**Secondly,** it is common lycife to scholars of the Imamate that the novels of the faith are not subject to the methods of wound and modification, as they apply their judgments to their doctrinal novels only, without criticizing the novels of the Imamate or the Insafa.

The approach of the Imami rejectionist has been characterized by confusion among his own scholars.

**Key Words:** Sunnah - Shi'a – Rejectionist – Support – Companions.



# مُقَدِّمَةٌ

السنة النبوية الشريفة هي العمود الثاني من أعمدة هذا الدين، وقد أمرنا الله في محكم كتابه العزيز بطاعة رسوله محمد (ﷺ) أمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وقرن طاعة رسوله بطاعته في العديد من الآيات البينات، كما فرض الله سبحانه طاعة رسوله (ﷺ)، وذكرها في العديد من الآيات المحكمات.

وليس لمؤمن بعد هذا كله أن يختار شيئًا بعد أمره (ﷺ)، بل إذا أمر (ﷺ) فأمره حتم، وجب على جميع المكلفين اتباعه، وحرم عليهم مخالفته، فلا حكم لأحد معه ولا قول لأحد معه.

ومن حكمة الله تعالى أنّه رضي الإسلام ديناً خاتماً لجميع الشرائع، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فأكمل الله (ﷻ) لنا الدين وأتم علينا النعمة، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾(1).

ومن إتمام النعمة أن الله تعالى تكفل بحفظ مصدر هذا الدين وينبوعه الكريم، فقال (ﷻ): ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(2)، وتضمن ذلك حفظ سنة سيد المرسلين (ﷺ)، فائتمن الله (ﷻ) على نقلها صحابة نبيه الكريم (رضي الله عنهم)، أطهر الناس قلوباً، وأصفاهم عقولاً، وأفصحهم لساناً، وأسلمهم منهجاً، فأدوها حق الأداء، كما تحملوها حق التحمل، ورعوها حق الرعاية، ثم تناقلها الثقات الأثبات من بعدهم جيلاً بعد جيل، بعناية فائقة وحرص كبير. وقد تضافرت جهود السلف الصالح (رضي الله عنهم) في خدمة حديث النبي (ﷺ) رواية ودراية، وتركوا لنا تراثاً ضخماً غزيراً في عشرات المصنفات، حتى أصبحت هذه الأمة تمتلك بحق أغنى مورد للعلم عرفته البشرية باختلاف مللها ونحلها. وفي هذه المقالة

---

(1) سورة المائدة: الآية ٣.

(2) سورة الحشر: الآية ٩.

سأبرز بعون الله تعالى بعض جهود أولئك السلف في تدوين السنة من خلال التعريف الموجز بأشهر الموسوعات الحديثية

وقد اهتم صحابة الرسول (ﷺ) بالسنة كما اهتموا بالقرآن، ولكنهم لم يدونوا الأحاديث النبوية في الكتب حتى لا يختلط كلام رسول الله بكلام الله، واكتفوا بحفظ الأحاديث في صدورهم وتبليغها لمن بعدهم كما أمرهم النبي (ﷺ) بحفظها وتبليغها.

**فعن زيد بن ثابت** (رضي الله عنه) **قال:** سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: " **نَضَّرَ اللهُ امرأً سمع منا حديثًا، فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه** "[1].

**وعن ابن عباس** (رضي الله عنهما) **قال:** قال رسول الله (ﷺ): "**تسمعون، ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يَسمع منكم**"[2]، فأمر النبي (ﷺ) الصحابة أن يسمعوا منه ثم يسمع منهم التابعون ثم أتباعهم، وهذ هو الذي حصل بتوفيق الله حيث جاء التابعون

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٨٣/٥)، وفي الزهد "رقم ١٨٠"، والدارمي "برقم ٢٣٥"، أبو داود "رقم ٣٦٦٠" ، والترمذي "رقم ٢٦٥٦ وقال حديث حسن صحيح" ، وابن ماجه "رقم ٢٣٠"، وابن أبي عاصم في السنة "برقم ٩٤"، وابن حبان في صحيحه "رقم ٦٧ و٦٨٠"، **وصححه**، والطبراني في المعجم الكبير "رقم ٤٨٩٠"، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٣٩/١)، **وصححه** الألباني في الصحيحة "رقم ٤٠٤".

(٢) أخرجه أحمد (٣٢١/١، رقم ٢٩٤٧)، وأبو داود (٣٢١/٣، رقم ٣٦٥٩)، والبزار في المسند (برقم ٥٠٥٣، ٥٠٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٦٥/١، برقم ٦٢)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (برقم ٩٢)، والحاكم (١٧٤/١، رقم ٣٢٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين وليس له علة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

**وإسناده صحيح:** في إسناده أبو جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي قاضي الري: **وثقه** أحمد والعجلي ويعقوب بن سفيان، وغيرهم، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر بن عياش فمن رجال البخاري، وقد توبع.

فنقلوا عن الصحابة القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وأمِنوا من اختلاط بعضهما ببعض فشرعوا في تدوين الأحاديث بالأسانيد عمن سمعوها من مشايخهم، ثم جاء من بعدهم فاجتهدوا في أمر الأحاديث اجتهاداً عظيماً، ورووا الأحاديث بالأسانيد المتعددة، ولم يكتفوا أن يرووا الحديث من طريق واحد، بل من عدة طرق ليتبين لهم أي خطأ وقع من بعض الرواة، وصنفوا كتباً عظيمة في أسماء الرواة، يُعلم منها حال كل راو من رواة الأحاديث ومنزلته في الديانة والحفظ، وكانوا يعرفون منزلة الراوي في الحفظ بمقارنة رواياته برواية زملائه الذين شاركوه في رواية الأحاديث عن شيخهم، فيعلمون بذلك من أتقن حفظ الحديث عن الشيخ ومن زاد فيه أو نقص، وأي خطأ يقع لبعض الرواة في رواية الحديث يتبين لهم خطؤه بهذا الميزان، وهو مقارنة رواية الراوي برواية غيره، وعرفوا بهذه الطريقة الأحاديث الغرائب التي تفرد بروايتها راو واحد ولم يشاركه أحد في روايتها، وحكموا على كل حديث بما يستحق من القبول أو الرد، وبينوا الأحاديث الصحيحة التي يُعتمد عليها، وبينوا الأحاديث الموضوعة التي رواها الكذابون، والأحاديث الضعيفة التي رواها الضعفاء الذين لم يُتقنوا حفظ الأحاديث فأخطأوا في روايتها لضعفهم في الحفظ أو لكونهم لا يُعتمد على ما تفردوا بروايته لجهالتهم أو فسقهم أو غير ذلك مما هو مبين في كتب أهل الحديث.

ولما شعر الرافضة بهذا الجهد الكبير من أهل السنة حاولوا أن يقلدوا أهل السنة في بعض مفاهيم السنة النبوية وموضوعاتها.

فأقحم الرافضة أنفسهم في هذا العلم الجليل، وحاولوا أن يضعوا له أصولاً على قواعدهم الفاسدة خالفوا بها المسلمين، وزعموا أن الرواية لا تقبل ولا تصح إلا إذا كانت من طريق أئمتهم، ومع عدم أخذهم للصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، وكذا تكفيرهم للصحابة الكرام، نجدهم في المقابل يروون عن كثير من الكذابين والوضاعين والفاسقين.

## الدراسات السابقة:

**(أصول الحديث، وعلم الرجال عند الإمامية)**، "عرض ونقد"، للدكتور: بندر بن عبد الله الشويقي، وهو عبارة عن رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها، وللأسف الشديد لم أقف على هذه الرسالة أثناء كتابتي للبحث ولم أستفد منها، وبعد الاطلاع عليها، وجدت أن تركيز الباحث في بحثه يتركز في دراسة أشهر جوامع الحديث عند الإمامية، وكذلك دراسة لأشهر كتب الرجال عند الإمامية، **مما لم أتطرق له في بحثي**، وتطرق كذلك لشروط قبول الحديث، وعلم الرجال وألفاظ الجرح والتعديل، عند الإمامية، والله أعلم.

**(أصول مذهب الشيعة)**، للدكتور: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة الدكتوراة من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - وقد أجيزت هذه الرسالة بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبعها وتبادلها بين الجامعات، وهو بحث في الجوانب العقدية لأصول مذهب الشيعة، **ولم يتعرض للجوانب والمسائل الحديثية وشروط الراوي والرواية**، إلا ما كتبه في الفصل الثاني من الباب الأول: اعتقادهم في السنة، وقد أفدت منه في أثناء التعريف بالشيعة وفرقها (كالإمامية، والرافضة، والجعفرية)، ومسالك الرافضة في تفسير مصطلح الصحابة.

**(ثم أبصرت الحقيقة)**، تأليف: محمد سالم الخضر، طبع دار الإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، وبعد تحميله، وقراءته، ظهر لي - والله أعلم - أن الكتاب عبارة عن حوار ومناقشات وردود لجملة من عوام الشيعة وعلمائها، ولفت انتباهي بعض عبارات الكتاب والتي قد يكون قصر فهمي لها، منها، ما قال في ص ٥٠:

"وليعلم المؤمن، أنه ليس كل أهل البيت مؤمنون، بل منهم الكفار كأبي لهب، ومنهم الضلال، وهذا أمر متفق عليه عند أولي الألباب ...". وليته ضرب لنا مثلاً بضُلاَّل أهل البيت، كما ضرب مثلاً بكفارهم؟!

**(أصول الرواية عند الشيعة الإمامية)**، "عرض ونقد"، للدكتور: عمر محمد عبد المنعم الفرماوي، طبع مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، وهي عبارة عن رسالة علمية نال بها المؤلف درجة العالمية (الدكتوراه) في الحديث وعلومه من كلية أصول الدين بالقاهرة، وتحدث فيها عن نشأة الشيعة وعقائدهم من التوحيد والنبوة والمعاد والإمامة والبيعة والشورى والعدالة، مترجمًا ترجمة مختصرة عن حياة الأئمة الاثني عشر، ثم تطرق إلى نظرة تاريخية على نشأة علوم الحديث عند أهل السنة والشيعة الإمامية، ثم مسائل في الجرح والتعديل، ثم عقيدتهم في الصحابة الكرام (رضي الله عنهم)، ثم ختم كتابه بعرض ونقد لجملة من كتب الشيعة المعتمدة عندهم (الكافي للكليني، من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي، تهذيب الأحكام للطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسي كذلك) وهو كتاب جيد في بابه ركز فيه كثيرًا على سوق الأمثلة من كتب الشيعة الرافضة.

**وعليه بعض الملحوظات اليسيرة والتي لا تنقص من أهمية الكتاب وحسنه:**

**أولاً:** لم يعرج على تعريف **الإسماعيلية** وهي تعتبر من ألقاب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية الرافضة.

وقد تطرقتُ لهذا اللقب وبينتُ أصوله، والسبب في هذه التسمية ومعتقداتهم، مما خلا منه كتاب فضيلة الدكتور: عمر محمد عبد المنعم الفرماوي "أصول الرواية عند الشيعة الإمامية".

**ثانيًا:** تحدث باختصار شديد لبدء حركة التدوين في علوم الحديث عند الشيعة وأن أول من كتب عندهم في هذا المجال هو أبو القاسم رضى الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس، والذي توفي بعد ابن الصلاح بثلاثين عامًا تقريبًا (ت ٧٢٦هـ).

**وهذا بخلاف ما توصلت إليه في البحث: وهو أن أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث هو الشهيد الثاني**[١]: قال الحر العاملي[٢] وهو يتحدث عن الشهيد الثاني: (وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره)[٣].

---

(١) هو زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد بن جمال الدين بن تقي الدين بن مشرف الجبعي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني ٩١١هـ - ٩٦٥هـ.

(٢) أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي الحر العاملي (٨ رجب ١٠٣٣هـ - ٢١ رمضان ١١٠٤هـ).

من رجال الدين الشيعة وفقيه ومرجع يُسمّى الحر العاملي، والعاملي نسبةً إلى جبل عامل، وكذلك يشتهر بلقب صاحب الوسائل لتأليفه الكتاب الروائي تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. وقد لعب دورًا دينيًا مهمًا في الدولة الصفوية حيث تقلّد المناصب الدينية والقضائية، فأصبح في فترةٍ ما قاضي قُضاة خراسان. ولد بقرية (مَشْغَرى) وهي من قرى البقاع في لبنان، ومن المحققين والمؤرخين مَن يلحقها بجبل عامل، وقد وُلد في العهد الذي كان فيه لبنان جُزءًا من الدولة العثمانية.

ووصفه خير الدين الزركليّ فقال: (بأنه فقيه إماميّ مؤرّخ). وعقد عمر كحالة للمترجم عنوانًا في كتابه معجم المؤلفين حيث قال: (مؤرّخ، فقيه، أُصوليّ، محدِّث متكلّم، مشارك في أنواع من العلوم). ينظر: الأعلام، لخير الدين زركلي (٣٢١/٦). ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة (٢٠٤/٩).

(٣) ينظر: أمل الآمال (٨٦/١)، ومقتبس الأثر (٧٣/٣).

**ويقول شيخهم الحائري:** "ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني"[1].

بينما أول من ألف في مصطلح الحديث من أهل السنة والجماعة هو الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ)

فالفرق بين أهل السنة وبين الرافضة الإمامية الاثني عشرية في وضع قواعد وأسس علم الحديث = ٦٠٠ سنة.

**ثالثًا:** استشهد بأحاديث دائرة بين الوضع والترك، ومع ذلك لا يحكم عليها، وفي بعضها إن حكم جانبه الصواب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

"**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**" في صفحة ٣٣٦ من كتابه. حيث ذكر تخريجه في الحاشية برقم (٢)، دون أن يتطرق إلى مدى صحته، وردود أهل السنة وتوجيههم لمثل هذا الحديث.

وهذا الحديث رواه الترمذي (٣٧١٣)، والنسائي في الكبرى (٨٤٧٨)، وابن ماجه (١٢١)، وأحمد (٢٢٩٤٥) والبزار (٤٣٥٢، ٤٣٥٣) والحاكم (٤٥٧٨) وصححه على شرط مسلم.

**وقال الزيلعي:** (وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ كَثُرَتْ رُوَاتُهُ وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ كحَدِيثِ " مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ)[2].

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:** (وأما قوله من كنت مولاه فعلي مولاه فليس هو في الصحاح لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه...

---

(١) مقتبس الأثر (٣/ ٧٣).

(٢) في تخريج الْهداية١/١٨٩.

وأما الزيادة وهي قوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه الخ فلا ريب أنه كذب)[1].

**وَقَالَ الذَّهَبِيُّ:** (وَأَمَّا حَدِيثُ : مَنْ كُنْت مَوْلاهُ فَلَهُ طُرُقٌ جَيِّدَةٌ).

**وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (تحت الحديث ١٧٥٠):** "قلت – أي الألباني-: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، و تصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده قصور".

حديث عمران بن حصين: **(أن عليًّا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي)** ص٣٣٧ – ٣٣٨. وقد خرجه تخريجًا مختصرًا ولم يحكم عليه[2]، بل قبلها دون نقد لسندها، وإنما تكلم عن نقد متن الحديث فقط[3].

---

(١) منهاج السنة ٣١٩/٧.

(٢) لم يذكر سوى تصحيح الحاكم، وسكوت الذهبي عليه. وفي الإسناد جعفر بن سليمان الضبعي، البصري، مولى بني الحَريش وهو محدث الشيعة، وقد رمي بالتشيع والرفض، فأما التشيع فنسبه إليه ابن سعد، وأحمد، وابن حبان، والعجلي، والذهبي، وابن حجر

قال ابن سعد: "كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع". الطبقات (٢٨٨/٧).

وقال أحمد: "إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي ((ﷺ))، وأهل البصرة يغلون في علي (ﷺ)". الجرح والتعديل (٤٨١/٢).

وقال ابن حبان: "كان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه" الثقات (١٤٠/٦). وقال أيضاً: "كان يتشيع ويغلو فيه عي ثقة، وكان يتشيع" مشاهير علماء الأمصار (ص١٥٩).

وقال العجلي: "جعفر بن سليمان الضبعي ثقة، وكان يتشيع" معرفة الثقات" (٢٦٨/١).

وقال الذهبي: "شيعي صدوق" ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٦٠).

وقال ابن حجر: "صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع التقريب (ص١٨٠).

وأما الرفض فنسبه إليه يزيد بن زريع، وجرير بن يزيد بن هارون، والدوري.

(٣) ينظر أصول الرواية عند الشيعة الإمامية، (ص ٣٣٨).

**حديث: (لا يؤدي عني إلا أنا أو رجل مني).** وقد ذكر هذا الحديث ولم يتكلم بعد تخريجه للحديث للحكم عليه، وبيان حال الحديث من القبول أو الرد.

**قال ابن تيمية في منهاج السنة**[1]: "قوله (لا يؤدي عني إلا علي) من الكذب، وقال الخطابي في كتاب شعار الدين: "وقوله لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي هو شيء جاء به أهل الكوفة عن زيد بن يثيع وهو متهم في الرواية منسوب إلى الرفض، وعامة من بَلَّغ عنه غير أهل بيته" اهـ.

**قال فيه ابن كثير:** "ضعيف الإسناد ومتنه فيه نكاره"[2].

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي تناولها المؤلف – حفظه الله – والتي قصر فيها قلمه بالتخريج المطول، والبسط، والنقد، والحكم.

**رابعًا:** يغلب على الكتاب منزع الجانب العقدي، في الطرح والتناول والنقد، وليست طريقته في الطرح والنقد طريقة أهل الحديث.

فهذه جملة من الملحوظات على هذا الكتاب المبارك والتي لا تقلل من فضله ونفعه، وجودته في كثير من المسائل، والله أعلم وأحكم.

**(علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة)**، تأليف أشرف محمد الجيزاوي، طبع دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، وهذا الكتاب هو البحث الحائز على المركز الأول في مسابقة أنصار السنة المحمدية، وقد تطرق فيه الباحث إلى موقف الرافضة من السنة من حيث النشأة، والتدوين، والكتب المعتمدة عندهم، ومراتب الحديث والإسناد وموقفهم من الصحابة ومنهجهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وغير ذلك.

---

(١) ٢٩٦/٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٣٣/٢)، والبداية والنهاية (٣٤/٥).

وطريقته في الكتاب كاملاً هو التأصيل والتقعيد لمنهج أهل السنة ثم يعقبه بمنهج الشيعة الرافضة، وجمعه لهذين الأمرين في مكان واحد يضعف كثيرًا من الطرح والنقد، وهو خلاف ما انتهجته في بحثي، من الاختصار والاقتصار، وينظر على سبيل المثال عند المؤلف – حفظه الله –:

- نشأة علم الحديث بين أهل السنة والروافض ص ٣٣- ٤٣.

- وضع عنوانًا لفصل كامل سماه: الفصل الثالث: تدوين السنة عند الروافض، وساق فيه مبحثين:

**الأول:** التدوين عند أهل السنة ص٨٥- ٩٩.

**والثاني:** التدوين عند الروافض ص ١٠٠- ١٠٤. وهذا خطأ منهجي ظاهر. ساق فصلاً كاملاً (الفصل الرابع) في بيان الكتب المعتمدة عند الروافض، من ص ١٠٥- ١٩٢، ولم يتطرق لأي كتاب من كتب أهل السنة، مع قصور ظاهر في تناول بعضها وعلى رأسها كتاب (الكافي). وهذا خطأ منهجي ظاهر آخر.

- **وفي الفصل العاشر:** تكلم عن أحوال الرواة الروافض وقسمهم إلى أنواع، إلا أنه لم يتطرق للرواة الذين لهم روايات عند أهل السنة ولهم كذلك روايات عند الرافضة عدا جابر الجعفي فقط، وكنا نتمنى أن يسوق في بحثه – المبارك – ويحصر كل الرواة الذين تجمعهم قواسم مشتركة بين أهل السنة والشيعة الرافضة.

(السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية) مدخل ومقارنات، تأليف الدكتور/ عدنان محمد زرزور، طبع دار الأعلام للنشر والتوزيع الأردن – عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، وقد قسم الكتاب إلى قسمين: الأول: نظري، والثاني: شواهد وتطبيقات.

**فأما القسم الأول:** فقد تناول فيه – بإيجاز – علوم السنة لدى كل من أهل السنة والشيعة الإمامية، مع العناية والتركيز على مفهوم السنة وحجيتها، ونشأة علم المصطلح وأنواع الحديث، ومسألة (التقية) في الفكر الإمامي وأثرها في الجرح والتعديل ومعايير النقد.

وقد بدأ هذا القسم بالسنة وتعريفها وحجيتها، وكتب أهل السنة من ص٣٣- ص٨٠.

ثم تحدث عن الوضع في الحديث ونشأة علم المصطلح من ص ٨١- ص ٨٥.

ثم ساق قواعد النقد والتمحيص في عشر صفحات من ص ٨٦- ص ٩٦.

ثم ختم ذلك كله بالحديث عن علم المصطلح وأقسام الحديث من ص٩٧- ص ١١٠.

وقد ساق كل ما تقدم من منهج أهل السنة فقط، **ولم يعقد أي مقارنة** بين منهج أهل السنة والشيعة الرافضة الإمامية فيما ساقه من فصول ومباحث.

**وبداية من ص ١١٥ أخذ المؤلف في بيان أمور منها:**

الحديث عند الشيعة الإمامية، بدأه بمدخل وتمهيد عن الإمامة والأئمة.

وساق مفهوم السنة وأنواعها عند الشيعة ص ١٣١باختصار.

ثم تحدث في عشر صفحات عن الأصول الأربعمائة من ص ١٣٨- ١٤٨، وأعقب ذلك بعقد مقارنة عامة ومختصرة بين فقه الصحابة وفقه أهل البيت، وسنة أمير المؤمنين والسنن المكتومة، كل ذلك من ص ١٤٨- ص ١٥٩.

**وأما الفصل الثاني:** من ص١٦١- ١٦٧، فقد عقده لعلم الجرح والتعديل وأنواع الحديث، وناقش فيه شروط توثيق الرواة، معرضًا عن مناقشة الأسباب التي جعلت الشيعة الإمامية لا تقبل مرويات ورواة أهل السنة.

ثم ساق باختصار أيضًا ص١٦٨، الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة الإمامية، وقواعد الجرح والتعديل.

وختم الجزء الأول من ص ١٨٥ – ص ٢٧٤، بالفصل الثالث والرابع مطولاً: بالحديث عن التقية وأهل السنة ... ومعايير النقد، وروايات العامة وأصحاب البدع.

**وأما القسم الثاني: التطبيقي**، وهو الخاص بالأمثلة والشواهد، فقد توزعه فصلان:

**تضمن الأول:** نحوًا من أربعين حديثًا من روايات الشيعة الإمامية، وتم تركيز المؤلف على الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، وبخاصة (أصول الكافي) للكليني، **وقد حاول المؤلف النقد والتوجيه لبعضها، وسكت عن البعض الآخر كانت جديرة بالنقد والدراسة، وفي تقديري أنه ضَعُفَ كثيرًا في هذا القسم.**

ويكفي التمثيل بما علق به على الحديث العاشر (عند ظهور القائم) ص ٣٢٣، حيث قال: "... **ولا نعلق على هذه الرواية بشيء**، مكتفين بإيراد (الحديث) الذي استهل به الباب المذكور: قال في (الكافي): العدة، عن أحمد، عن السراد، ... إذا قام القائم عرض الإيمان على كل ناصب، ..."، وغير ذلك. **وختم ذلك بأحاديث قدسية**، كلها مكذوبة موضوعة، **ولم يبين ذلك للأسف الشديد.**

**وأما الفصل الثاني:** فقد تضمن نحوًا من سبعة أحاديث مقارنًا فيها بين ما رواه كل من أهل السنة والشيعة الإمامية، معولاً في هذه المقارنات على قواعد نقد المتن بوجه عام، والتي جانبه الصواب في بعضها، وانظر مثلاً: ص ٤٧٦ الحديث الثالث.، وقد يبني على أخبار واهية مكذوبة الكثير من الرد والتعقيب، كما في الحديث السابع ص ٥١٧ – غفر الله لنا وله –.

**وقد حاول التقريب بين أهل السنة والشيعة في كثير من المواضع بحجة أنهم جميعًا من أهل القبلة، وأخطأ في تلك المواضع التي ظن أنها لا تحتاج إلى أكثر من تقريب وجمع بين الأقوال المتضادة.**

## أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية هذا الموضوع لتعلقه بالمصدر الثاني من مصادر التشريع عند أهل السنة.

- لبيان منهج الرافضة الإمامية، في هذا الجانب، وادعاءاتهم الباطلة في مسائل هذا الموضوع، والرد عليهم.

- الحاجة الماسة في وقتنا الحاضر لكل ما يكشف زيف هذه الفرقة الضالة، وبطلان عقيدتهم في أهم مصادر التشريع بعد القرآن الكريم.

- إثراء المكتبة العلمية ببحث نافع ومفيد – إن شاء الله تعالى – يزيل اللثام عن بعض معالم السنة عند الشيعة الرافضة الإمامية.

## أهداف البحث:

- الإسهام في بيان منهج الشيعة الرافضة الإمامية في معالم السنة النبوية، وتسترهم في كثير من النصوص بعقيدة التقية، وهم يعلمون كذلك حال الضعفاء والكذابين والمجاهيل، ومع ذلك يروون عنهم ويعملون بحديثهم ويشهدون بصحّته.

- بيان الاضطراب الشديد بين علماء الشيعة الرافضة الإمامية في مناهجهم في مفهوم السنة، وفي التدوين، وعلم الرجال، وشروط الراوي والرواية، وعدم وجود نقاط مشتركة فيما بينهم.

## مشكلة البحث:

هل فعلاً يوجد للرافضة الإمامية منهج وفهم صحيح لمعالم السنة، وهل لديهم قواعد منضبطة لتلك المباحث في جوانب السنة النبوية.

## منهج البحث:

- **المنهج الاستقرائي:** وجمع النصوص الوارد في كل مبحث من المباحث.

- **المنهج التحليلي:** ويتمثل في تحليل تلك النصوص والاستعانة بأقوال أئمة أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين في تحليل تلك النصوص إن وجدت، ومن ثم بيان الخلل في منهج الرافضة الإمامية بالدليل من أقوال علمائهم ومنظريهم أنفسهم، ومصادرهم الخاصة بهم والمعتبرة عندهم، وذلك للوصول إلى تصور سليم عنهم، وفق منهج عادل وغير متحامل عليهم ولا متعصب لغيرهم وهذا هو مقتضى العدل والإنصاف.

وقد جاء هذا البحث ليبين انتحال الرافضة لكثير من مفاهيم أهل السنة الراسخة، ونشر باطلهم.

## وجاءت خطة البحث كالتالي:

**مقدمة:**

**تمهيد:**

**المبحث الأول: مصطلحات البحث، ومفهوم السنة والصحابة عند الرافضة**

- **المطلب الأول:** مصطلحات البحث.
- **المطلب الثاني:** مفهوم السنة عند الروافض.
- **المطلب الثالث:** مسالك الرافضة في تفسير مصطلح الصحابة.

**المبحث الثاني: مفهوم تدوين السنة وتطبيقاتها عند الرافضة**

- **المطلب الأول:** أنواع الحديث عند الرافضة.

**القسم الأول:** الحديث المتواتر.

**والقسم الثاني:** الحديث الآحاد.

- **المطلب الثاني:** فهم الرافضة لعلم الرواية وتطبيقاته.

**أولاً:** مفهوم العدالة عند الرافضة وشروطها.

بيان بعض النماذج مما جاء في كتب الرجال عندهم.

**ثانيًا:** جهلهم وسوء فهمهم في تعريفهم للحديث الصحيح وشروطه وضوابطه

**ثالثًا:** مثال على التحريف والتزوير في كتب الرجال عند الرافضة.

- **المطلب الثالث:** التدوين عند الروافض.

**المبحث الثالث: رواية الحديث بالمعنى عند الرافضة وأثر عقيدتهم في الرواية**

- **المطلب الأول:** رواية الحديث بالمعنى عند الشيعة الرافضة.
- **المطلب الثاني:** أثر عقيدة الرافضة في رواية الأحاديث والآثار.

**أولاً:** من أنكر إمامة أحد الأئمة الاثني عشر كَفَرَ بإجماع الإمامية الرافضة.

**ثانيًا:** الإمام معصوم كالنبي بإجماع الإمامية الرافضة

**ثالثًا:** الأئمة يوحى إليهم، ويتلقون العلوم من الله، وهم مؤيدون بروح القدس.

**الخاتمة، ثم فهرس المراجع والموضوعات.**

**أسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل اليسير، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، متجردًا عن الميل والهوى في كل ماجاء في هذا البحث من نقل وأحكام وتعليق.**

*وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم*

# تمهيد

لقد اتَّسعت السُّنة النبوية لتضمَّ علوماً وفنوناً متعدِّدة؛ فيأخذ منها كلُّ صاحب علمٍ أو فنٍّ مُرادَه وبُغيته؛ لذا اختلفت عباراتُ العلماء في تعريف السُّنة سواء كان ذلك بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي تَبَعاً لاختلافِ أغراضهم، وتنوُّعِ فُنونهم وتخصُّصاتِهم – وهذا من عظمة السُّنة النَّبوية – وقد اختلفت مشارب الشيعة عمومًا في فهم السنة وتعريفها، والشيعة الإمامية على وجه الخصوص، وقبل الشروع في تعريف مفهوم السنة عند الشيعة الرافضة، نبين وصف أهم فرق الشيعة وسبب تسميتهم بذلك، وهي كالتالي:

## المبحث الأول

## مصطلحات البحث، ومفهوم السنة والصحابة عند الرافضة

### المطلب الأول

### مصطلحات البحث

**أولاً:** تعريف موجز بالروافض[1]:

**الشيعة الإمامية الاثنا عشرية الرافضة:** هي الفرقة التي تزعم أن عليًّا هو الأحق في وراثة الخلافة دون أبي بكر وعمر وعثمان (ﷺ)، وقد لقبوا بألقاب عديدة، منها:

- **الإمامية:** لأنهم قالوا إن إمامة علي (ﷺ) بعد النبي (ﷺ) كانت نصًّا ظاهرًا وتعيينًا صريحًا، وليست تعريضًا بالوصف، والإمامة عندهم ركن من أركان الدين.

(١) الملل والنحل (١/١٦١).

- **الجعفرية:** نسبة إلى الإمام جعفر الصادق وهو الإمام السادس عندهم.

وجعفر الصادق كان من فقهاء عصره، وينسب إليه كذبًا وزورًا فقه هذه الفرقة، وقد رووا أن هذه التسمية نقلت إلى جعفر الصادق فغضب، فقد روى الكشي عن أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إنا نعير بالكوفة، فيقال لنا: جعفرية. قال: فغضب أبو عبد الله (ع)، ثم قال: "إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعة، وعمل لخالقه"[١].

- **الرافضة:** وهي تسمية لا يحبذونها مقارنة بالاسم السابق الجعفرية فهو من أحب الأسماء لديهم، يقول أبو الحسن الأشعري: "وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر"[٢]. وقيل: "سموا بذلك لرفضهم الدين"[٣].

- **الاثنا عشرية:** لأنهم قالوا باثني عشر إمامًا دخل آخرهم سردابًا في دار أبيه بـــ (سُرَّ مَنْ رَأى) ولم يخرج إلى الآن – على حد زعمهم.

**يقول إمامهم المجلسي:** "وإن أعداء الأئمة (ع) كفار مخلدون في النار، وإن أظهروا الإسلام، فمن عرف الله ورسوله والأئمة (ع) وتولاهم وتبرأ من أعدائهم فهو مؤمن، ومن أنكرهم أو شك فيهم أو أنكر أحدهم أو شك فيه أو تولى أعداءهم أو أحد أعدائهم، فهو ضال هالك بل كافر لا ينفعه عمل ولا اجتهاد، ولا تقبل له طاعة، ولا تصح له حسنات"[٤].

---

(١) رجال الكشي (٢/٢٥٢).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/١٦).

(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تأليف: أبي الحسين محمد بـــن أحمـــد الملطـــي الشافعي (١/٢٤).

(٤) بحار الأنوار (٢٥/٣٦٢).

وهم كذلك ممن يعتمد المنهج الباطني كالإسماعيلية تمامًا، فلذلك قررت نصوصهم أن «للقرآن ظهراً وبطناً»[1].

**بل زاد غلوهم فقالوا:** لكل آية سبعة بطون. ثم زاد انحرافهم ودجلهم فقالوا: لكل آية سبعون بطناً.

**واستفاضت بشأن ذلك أخبارهم؛ قال أبو الحسن الشريف:** «... لكل آية من كلام الله ظهر وبطن... بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة وسبعون بطناً»[2].

**- الإسماعيلية:**

والتي تلقب بالباطنية والسبعية، ومنهم خرج القرامطة والحشاشون، وتفرع عنهم من الفرق المعاصرة الدروز والبهرة والآغاخانية، ومن دولهم الدولة العبيدية التي يلقبونها بالفاطمية، ومذهبهم - كما يقول الإمام الغزالي - «ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»[3].

وهم أشد غلوًّا في استعمال المصطلحات الخاصة، وأكثر غموضاً في الرموز والإشارات، بحيث تنقطع صلتها بالعبارات أو ظواهر الألفاظ ودلالات السياق، لا سيما مصطلحاتهم المتداولة في مصادرهم السرية، بل إنهم كما يحجبون معاني نصوصهم وحقيقة اعتقادهم بالرموز والإشارات، فإنهم يحجبون

---

(١) وهو عنوان باب عقده المجلسي في «البحار» (٩٢/٧٨-١٠٦)، وأورد فيه (٨٤) رواية تؤيد هذا المعنى.

(٢) «مرآة الأنوار» (ص٣).

(٣) «فضائح الباطنية» (ص٣٧).

أيضاً مصادرهم عن التداول والانتشار، ولذا يقول أحد الباطنيين المعاصرين: «إن لنا كتباً لا يقف على قراءتها غيرنا، ولا يطلع على حقائقها سوانا»(١).

ولجهل الناس بذلك فإنهم اغتروا بما ينشرونه من كتبهم العلنية التي تنشر للدعاية والإعلام.

وإذا نظرنا إلى الروافض نجد أن عقيدة الإمامة والولاية هي السر وراء موقفهم من السنة النبوية الشريفة، ومفهوم السنة عند الرافضة يختلف تمامًا عن مفهوم السنة عند جمهور المسلمين.

فإذا كانت السنة عند أهل السنة هي أقواله (ﷺ) غير القرآن الكريم، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الْخَلْقِية والْخُلُقية، وسائر أخباره سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، فلا أحد معصوم بعد النبي (ﷺ) عند أهل السنة.

---

(١) «الحركات الباطنية في الإسلام» مصطفى غالب (ص٦٧).

## المطلب الثاني
## مفهوم السنة عند الروافض

السنة عند الرافضة هي: **كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، إلا أن هذا المعصوم ليس رسول الله (ﷺ) وحده باعتباره نبيًا ورسولاً، بل معه الأئمة الاثنا عشر.**

**يقول محمد تقي الحكيم:** (وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة)(١).

وهؤلاء الأئمة معصومون منذ طفولتهم لا يخطئون لا عمدًا ولا سهوًا ولا نسيانًا؛ لهذا فكل ما ينسب لهم من أحاديث فهي صحيحة عند الرافضة دون شرط عدالة الرواة أو اتصال السند، فقول الأئمة عندهم يجري مجرى قول النبي (ﷺ)؛ وهو حجة على العباد وواجب الاتباع!.

**يقول عبد الله فياض -أحد المعاصرين-:** ((إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي (ﷺ) كما هو الحال عند أهل السنة))(٢).

كما أن القارئ لكتب الحديث عندهم يجد معظم رواياتها عن أئمتهم، ولا يجد إلا القليل منها هو المسند إلى النبي (ﷺ)، وأكثر ما يروى في (الكافي) -أهم كتبهم عندهم- موقوف على جعفر الصادق، وقليل منها ما يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه)، ونادر ما يرفع سنده إلى النبي (ﷺ).

---

(١) سنة أهل البيت (ص٩)، وينظر: الأصول العامة للفقه المقارن (ص١٢٢)، وأصول الفقه للمظفر (٢/٥٧).

(٢) تاريخ الإمامية (ص١٤٠).

ومعظم كتبهم مثل (تهذيب الحكام) و (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) وغيرها تعج بالأحاديث الموضوعة المختلقة التي تدافع عن الإمامة والولاية.

إن أهواء الرافضة تدخلت بقوة لرفض سنة رسول الله (ﷺ) التي وردت عن طريق الصحابة؛ في حين يقبلون الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة فقط؛ ولا يقبلون إلا أحاديث رويت عن أمثال سلمان الفارسي؛ وأبي ذر الغفاري؛ والمقداد؛ في حين يردون أحاديث أبي هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وسمرة بن جندب.. وغيرهم (رضي الله عنهم).

ولما كان الصحابة مغتصبين للإمامة والولاية في نظر الرافضة فقد وقع التشكيك فيما روي عنهم من أحاديث؛ لهذا كذبت الرافضة الصحاح وعلى رأسها مسند الإمام أحمد وصحيحا البخاري ومسلم.

وكل حديث في سنده اسم أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، ومعاوية، وباقي الصحابة غير سلمان وعمار والمقداد وأبي ذر الغفاري، فهو مردود عندهم لا يعتد به.

فمذهب الروافض قائم على الكذب والرفض.. وعلى تصديق الكذب وتكذيب الصدق.. بل إن شعر شعرائهم مقدم عندهم على ما ثبت عن النبي (ﷺ) في السنة الصحيحة.

**يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:** ((ومع هذا يردون –أي الشيعة الروافض– أحاديث رسول الله (ﷺ) الثابتة المتواترة عنه عند أهل العلم مثل أحاديث البخاري ومسلم، ويرون أن شعر شعراء الرافضة: مثل الحميري، وكوشيار الديلمي، وعمارة اليمني، خيرًا من أحاديث البخاري ومسلم، وقد رأينا في كتبهم

من الكذب والافتراء على النبي (ﷺ)، وصحابته، وقرابته، أكثر مما رأينا من الكذب في كتب أهل الكتاب من التوراة والإنجيل))[١].

**وقال أيضًا:** ((ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة، فليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أكثر كذبًا، ولا أكثر تصديقًا للكذب، وتكذيبًا للصدق منهم..))[٢].

(١) مجموع الفتاوى (٤٨١/٢٨).

(٢) المصدر السابق (٤٧٩/٢٨).

## المطلب الثالث
## مسالك الرافضة في تفسير مصطلح الصحابة

منهج الرافضة ومفهومهم الخاص في الصحابة الكرام رضوان الله عليهم له دلالات عظيمة ومهمة – لأن الصحابة هم المبلغون لنصوص السنة –، و(مفهوم اصطلاحهم في الصحابة) هو كسائر تعاملهم مع المصطلحات الشرعية الأخرى، والتي لا يعرفها – في الغالب – سوى شيوخهم أو من يتعامل مع مصادرهم، وهو كالتالي:

**الأول:** تفسير الصحابة بآل البيت، ففي مصادرهم: عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (ﷺ): «ما وجدتم في كتاب الله (عز وجل) فالعمل لكم به، لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله (عز وجل)، وكانت فيه سنة مني، فلا عذر لكم في ترك سنتي، وما لم يكن فيه سنة مني فما قال أصحابي فقولوا به، فإنما مثَل أصحابي فيكم كمثل النجوم بأيها أخذ اهتدى، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم».

ولما رأوا أن هذا النص ينسف ما يأفكون، ويهدم بنيانهم الذي يشيدون، أضافوا عليه الزيادة التالية: فقيل: يا رسول الله، ومن أصحابك؟ قال: «أهل بيتي»[1].

ثم إن النص السابق يرويه جعفر الصادق عن رسول الله (ﷺ).. فهل رسول الله يكذب على الأمة تقية؟!

أو أن جعفرًا يكذب على رسول الله (ﷺ) من أجل التقية؟!

وكلا الأمرين طعن في رسول الله (ﷺ) وأهل بيته، ومخالفة صريحة للقرآن والسنة.

---

(١) «معاني الأخبار» للصدوق (ص١٥٦-١٥٧)، «البحار» (٢٢/٣٠٧).

وفي نهج البلاغة يقول علي في أبي بكر أو عمر (رضي الله عنهم) على اختلاف بين شيوخ الشيعة في ذلك: «لله بلاء فلان، فلقد قوَّم الأوَد، وداوى العَمَد، وأقام السنة، وخلَّف الفتنة، ذهب نقيَّ الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها، وسبق شرها، أدّى إلى الله طاعته، واتقاه بحقه»[1].

وهذا النص يهدم كل ما بنوه وزعموه عن عداوة وصراع بين علي والشيخين (رضي الله عنهم)؛ لأنه ورد عندهم في كتاب «نهج البلاغة» الذي قال عنه أحد شيوخهم المعاصرين: «إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته»، حتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه (رضي الله عنه) عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات، اللهم إلا شاذًّا منهم.. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي (صلى الله عليه وسلم)[2].

---

(١) «نهج البلاغة» (ص٣٥٠)، تحقيق صبحي الصّالح.

(٢) «مدارك نهج البلاغة» الهادي كاشف الغطا (ص ١٩٠-١٩١).

كتاب نهج البلاغة كتاب مطعون في نسبته لعلي (رضي الله عنه) والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

- أن الكتاب جُمع بعد وفاة علي (رضي الله عنه) بقرابة أربعة قرون، فالشريف الرضى توفي سنة (٤٠٦هـ)، وعلي (رضي الله عنه) توفي سنة (٤٠هـ)، وليس هناك إسناد متصل بينه وبين علي (رضي الله عنه).
- اشتماله على كثير من المصطلحات التي لم يكن يتداولها الناس في عهد علي (رضي الله عنه)، وإنما عرفت بعد ذلك كـ (الأين، والكيف)، وكذلك ما فيه من كلمات تجري على ألسنة المتكلمين كـ(المحسوسات، والكل والبعض، والصفات الذاتية، والجسمانيات).
- اشتماله على مذهب المعتزلة في الصفات، والرافضة قد اعتمدوا على كتب المعتزلة في العقليات، ومن ذلك ما جاء في الكتاب من قول علي (رضي الله عنه): (وكمال الإخلاص له نفي=

=الصفات عنه؛ لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثنّاه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حدَّه، ومن حدَّه فقد عدَّه، ومن قال: فيم؟ فقد ضمنه، ومن قال: علام؟ فقد أخلى منه.

- اشتماله على أشياء يجلُّ قدر الإمام علي عن التفوه بها، مثل سبِّ وتنقص كبار الصحابة، كأبي بكر وعمر ومعاوية وطلحة والزبير وعمرو بن العاص (ﷺ)، وهذا خلاف ما عُرف عنه رضوان الله عليه، حتى إن في كتاب ((النهج)) نفسه ما يخالف ذلك؛ من الثناء على الصحابة كما سيأتي.
- أن فيه من السجع والتنميق والصناعة اللغوية ما لم يعرف في عصر الخلفاء، ومنهم علي (رضي الله عنه)، وإنما عُرف بعد ذلك، وكذلك التطويل في الكلام فقد ذكر صاحب ((النهج)) عهدَ عليٍّ (رضي الله عنه) إلى الأشتر في خمس عشرة ورقة، وهذا خلاف المعروف من كلام علي (رضي الله عنه) وإيجازه .
- أن فيه نسبة ادعاء علم الغيب لعلي (رضي الله عنه)، فقد جاء فيه أنه قال: (اسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده، لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة، وتضل مائة– إلا أنبئكم بناعقها، وقائدها، وسائقها، ومناخ ركابها، ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلًا، ومن يموت منهم موتًا).
- ثم يقال: لماذا يوجد هذا الكم من الخطب في كتب الشيعة دون أن يكون لها ذكر في كتب السنة، ولا حتى في كتب الأدب المعروفة، أو في كتب الغريب التي اهتمت بتفسير الغريب من كلام الرسول (ﷺ) وكلام صحابته؟! ولماذا ينفرد علي (رضي الله عنه) بهذا الكم الكبير من الخطب دون أن يحدث ذلك لغيره من الخلفاء؟!

كل هذا وغيره دفع غير واحد من العلماء إلى عدم تصحيح نسبة الكتاب لعلي (رضي الله عنه)، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والذهبي، وابن حجر، وابن خلكان، والصفدي، وغيرهم من المتقدمين، ومن المعاصرين أيضا كثيرون، حتى جزم أحدهم بأنه لا يصح أن ينسب إلى علي من الكتاب إلا قرابة العشر فقط. =

=ونكتفي بذكر بعض النقول عن علمين من أعلام أهل السنة المحققين، وهما ابن تيمية والذهبي، في بيان حال هذا الكتاب وكشف حقيقته.

**قال ابن تيمية في ((منهاج السنة))**: (فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب ((نهج البلاغة)) كذبٌ على علي، وعليٌّ أجلُّ وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح، فلا هي صدق ولا هي مدح، ومن قال إن كلام علي وغيره من البشر فوق كلام المخلوق- فقد أخطأ، وكلام النبي (ﷺ) فوق كلامه، وكلاهما مخلوق... وأيضًا ؛ فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام علي موجودة في كلام غيره، لكن صاحب ((نهج البلاغة)) وأمثاله أخذوا كثيرًا من كلام الناس فجعلوه من كلام علي، ومنه ما يحكى عن علي أنه تكلم به، ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره....ولهذا يوجد في كلام ((البيان والتبيين)) للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير علي، وصاحب ((نهج البلاغة))يجعله عن علي، وهذه الخطب المنقولة في كتاب ((نهج البلاغة)) لو كانت كلها عن علي من كلامه، لكانت موجودة قبل هذا المصنف، منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيرًا منها بل أكثرها لا يعرف قبل هذا- علم أن هذا كذب، وإلا فليبيِّن الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك، ومن الذي نقله عن علي، وما إسناده، وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد، ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث، ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد، وتبيين صدقها من كذبها؛ علم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن علي من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها).

وقال أيضا: (فنقول أولاً: أين إسناد هذا النقل؟ بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلًا إليه، وهذا لا يوجد قط، وإنما يوجد مثل هذا في كتاب ((نهج البلاغة))، وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم، ولا لها إسناد معروف، فهذا الذي نقلها من أين نقلها؟ ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدعي أنه علوي، أو عباسي، ولا نعلم أحدًا من سلفه ادعى ذلك قط، ولا ادُّعِيَ ذلك له فيعلم كذبه، فإن النسب يكون معروفًا من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لا بد أن تكون ثابتة معروفة عمن نقل عنه، حتى تتصل بنا. فإذا صنف واحد كتابًا ذكر فيه خطبًا كثيرة للنبي (ﷺ)،=

وقد حاولوا تحريف النص السابق وفق أساليبهم الباطنية التي تجعل لكل تنزيل تأويلاً، ولكل ظاهر باطناً، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً سوى دعوى التقية، وهذا برهان عجزهم.

---

=وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ولم يرو أحد منهم تلك الخطب قبله بإسناد معروف- علمنا قطعًا أن ذلك كذب. وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من علي ما يناقضها، ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبين أن هذا كذب بل يكفينا المطالبة بصحة النقل، فإن الله لم يوجب على الخلق أن يصدقوا بما لم يقم دليل على صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق، لا سيما على القول بامتناع تكليف ما لا يطاق، فإن هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادعاء علي للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة، لما كثر الكذابون عليه، وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون، سواء كان صدقًا أو كذبًا، وليس عندهم من يطالبهم بصحة النقل، وهذا الجواب عمدتنا في نفس الأمر، وفيما بيننا وبين الله تعالى).

وقال الإمام الذهبي في ((ميزان الاعتدال)): (ومن طالع كتابه ((نهج البلاغة))؛ جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي، ففيه السب الصراح والحط على أبي بكر وعمر، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة، والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين، جزم بأن الكتاب أكثره باطل).

وقال في ((سير أعلام النبلاء)): (كتاب ((نهج البلاغة))، المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي (رضي الله عنه)، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟!).

ينظر في نقد نهج البلاغة: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٥٩/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال: ص ٥٠٨-٥٠٩، الذهبي/ ميزان الاعتدال (ترجمة علي بن الحسين الشريف المرتضى: ١٢٤/٣)، ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٢٣/٤، مختصر التحفة الاثنا عشرية: ص ٣٦، محب الدين الخطيب/ حاشية مختصر التحفة: ص ٥٨، وحاشية المنتقى: ص ٤٣٠، أحمد أمين/ فجر الإسلام: ص ١٧٨، أحمد زكي صفوت/ ترجمة علي بن أبي طالب: ص ١٢٥-١٦٢، الزعبي/ البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص ٣٦-٤٠.

**الثاني:** تفسير مصطلح الصحابة بثلاثة أو أربعة أو سبعة منهم فقط، ولا يزيدون، فإذا أطلقوا مصطلح «الصحابة» في كلامهم لم يريدوا به سوى هؤلاء السبعة فحسب؛ ولذا فإنهم يثنون على الصحابة، ويترضون عنهم، وقد يغتر بعض الناس بثنائهم ظنّاً منهم أنهم يعنون جميع صحابة رسول الله (ﷺ)، والحقيقة أنهم لا يعنون سوى هؤلاء الثلاثة أو الأربعة أو السبعة، ولذا يصفونهم أحياناً عند الترضي بقولهم: «وصحابته المنتجبين»، ونحو ذلك، كما أنهم عندما يصلون على آل البيت فيقولون: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد»، يظن السامع أنهم يصلون على آل البيت بالمعنى الشرعي عند أهل السنة، وهم في الحقيقة لا يعنون سوى السبعة – كاعتقاد الإسماعيلية –، أو الاثني عشرية –، أما البقية فإنهم لا يدخلونهم في مفهوم الآل، بل يكفرون كثيراً منهم ويلعنونهم[1].

ولحصرهم الصحابة في هذا العدد فقد استفاض في مصادرهم اللعن والتكفير لمن (رضي الله عنهم) ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا هؤلاء الذين لا يتجاوزون أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية.

**وروى ثقتهم الكليني في الكافي:** «عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدّثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا – وأشار بيده – ثلاثة»[2].

---

(١) ينظر: «أصول مذهب الشيعة» مبحث (تكفيرهم أهل البيت) (٧٣٤/٢).

(٢) «أصول الكافي» (٢٤٤/٢)، وينظر: «رجال الكشّي» (ص٧)، «بحار الأنوار» (٣٤٥/٢٢).

**وقد علق هنا شيخهم المعاصر علي أكبر الغفاري فقال:** «يعني أشار (عليه السلام) بثلاث من أصابع يده، والمراد بالثّلاثة: سلمان وأبو ذرّ والمقداد»[1].

**وجاء في رجال الكشي:** «عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي (ﷺ) إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي. ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاؤوا بأمير المؤمنين مكرهاً فبايع»[2].

وإذا كان هذا هو مفهوم الصحابة عندهم، فإن مفهوم التابعين لهم بإحسان مقصور عندهم أيضاً على ثلاثة، تقول مصادرهم: «ارتد الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أم الطويل، وجبير بن مطعم»[3].

وهذه المحاولات اليائسة والبائسة لتفسير الصحابة بالآل، أو بثلاثة أو سبعة؛ ترجع إلى تعمدهم التلبيس على المسلمين، علَّهم أن يجدوا لهم قبولاً، أو أن

ومن جهة أخرى، هي محاولة لتحريف ما استفاض عن آل البيت من الثناء على صحابة رسول الله (ﷺ)، وهو ما وجد في كتبهم المعتمدة؛ ففي «الخصال» لابن بابويه القمي: عن أبي عبد الله قال: «كان أصحاب رسول الله (ﷺ) اثني عشر ألفاً، ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من أهل مكة، وألفان من الطلقاء، لم

---

(١) «الكافي» (٢/٢٤٤ الهامش).

(٢) «رجال الكشي» (ص٦)، «الكافي» كتاب الروضة (١٢/٣٢١-٣٢٢) مع شرح جامع للمازندراني.

(٣) «رجال الكشي» (ص١٢٣).

ير فيهم قدريٌّ، ولا مرجئ، ولا حروريٌّ، ولا معتزليٌّ، ولا صاحب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار»(١).

**وفي «البحار» للمجلسي:** عن الصادق عن آبائه عن علي (رضي الله عنه) قال: «أوصيكم بأصحاب نبيكم لا تسبوهم، الذين لم يحدثوا بعده محدثاً، ولم يؤووا حدثاً، فإن رسول الله أوصى بهم الخير»(٢).

**وفي «البحار» أيضاً:** قال النبي (ﷺ): «طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني، وطوبى لمن رأى من رأى من رآني»(٣).

**وعن موسى بن جعفر (إمامهم السابع) قال:** قال رسول الله (ﷺ): «أنا أَمَنَة لأصحابي، فإذا قُبضت دنا من أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أَمَنَة لأمتي فإذا قُبض أصحابي دنا من أمتي ما يوعدون، ولا يزال هذا الدين ظاهراً على الأديان كلها ما دام فيكم من قد رآني»(٤).

---

(١) هذا من وضع الجهال، فعدد الصحابة الذين شهدوا مع النبي (ﷺ) حنيناً، اثنا عشر ألفاً سوى الأتباع من النساء، وجاء إليه هوازن مسلمين، وترك مكة مملوءة ناساً، وكذلك المدينة أيضاً، وكل من اجتاز به من قبائل العرب وكانوا مسلمين؛ فهؤلاء كلهم لهم صحبة، وقد شهد معه تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان، وكذلك حجة الوداع وكلهم له صحبة. ينظر: «أسد الغابة» (١/١٩). قال أبو زرعة: قبض رسول الله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه. ينظر: «تدريب الراوي» (١/٢٢٠)، «الإصابة» (ص٢)، «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (ص: ب)، والمعتمد أنه ليس هناك تحديد ثابت لهم. ينظر: «فتح المغيث» السخاوي (٣/١١١).

(٢) «الخصال» (ص ٦٣٩- ٦٤٠)، وينظر: «البحار» (٢٢/٣٠٥).

(٣) «البحار» (٢٢/٣٠٥).

(٤) «المصدر السابق» (٢٢/٣٠٩- ٣١٠).

**الثالث:** ثناؤهم على الصحابة تقية، فيتظاهرون بالثناء عليهم ظاهراً بين أهل السنة، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون؛ لأن التقية عندهم هي الدين، حتى قالوا: «لا دين لمن لا تقية له»[١].

كما أنهم يحملون نصوص الثناء على الصحابة والذي استفاض وتواتر عن آل البيت على التقية، والتقية هي حيلتهم التي يلجؤون إليها كلما أعياهم المخرج، وضاقت بهم السبل، فلم يجدوا إلى تأويلها سبيلاً، فيلجؤون إليها، وهي حيلة عاجز، وفعلة زنديق أو جاهل.

وأسلوب التقية هو الغالب على خطابهم للآخر، وقد أشار إلى ذلك شيخهم الطوسي الملقب بشيخ الطائفة[٢]، حيث قال بعد أن سبَّ عائشة أمَّ المؤمنين (رضي الله عنها): «فإن قيل: أليس قد روي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أن سائلاً سأله عن عائشة وعن مسيرها في تلك الحرب، فاستغفر لها وقال له (الراوي): تستغفر لها وتتولاها؟ فقال: نعم، أما علمت ما كانت تقول: يا ليتني كنت شجرة، ليتني كنت مدرة».

**قال الطوسي:** «لا حجة في ذلك على مذاهبنا؛ لأنّا نجيز عليه – صلوات الله عليه – التورية، ويجوز أن يكون السائل من أهل العداوة واتقاه بهذا القول

---

(١) «أصول الكافي» (٢/٢١٧)، «المحاسن» للبرقي (ص٢٥٩)، «وسائل الشيعة» (١١/٤٦٠)، «بحار الأنوار» (٧٥/٤٢٣).

(٢) يلقبونه بـ (شيخ الطائفة) فهو شيخ طائفتهم على الإطلاق، يقول ابن المطهر الحلّيّ: «شيخ الإمامية ووجههم ورئيس الطائفة، جليل القدر عظيم المنزلة، ثقة، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأَدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الاِسلام، وهو المهذّب للعقائد في الأصول والفروع» (خلاصة الأقوال ص ٢٤٩) و(طرائف المقال ٢/٤٦٢) و(نقد الرجال ص ١٨٠).

وروى فيه تورية يخرجه من أن يكون كذباً، وبعد، فإنه علق توبتها بتمنيها أن تكون شجرة ومدرة، وقد بيّنا أن ذلك لا يكون توبة، وهو (عليه السلام) بهذا أعلم»[1].

وقد حارب الرافضة السنة؛ علمًا بأن أهل السنة تسموا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى (ﷺ)، والسنة تنفي فكرة الإمامة والولاية حسب الطرح الرافضي الذي يجعل كلام الأئمة ككلام الله (عز وجل)، وككلام رسوله (ﷺ).

وإذا كان أهل السنة يشترطون شروطًا صارمة لقبول الأحاديث سندًا ومتنًا؛ فإن الرافضة لهم شرط واحد وهو نسبتها للأئمة؛ فأحاديث الأئمة معصومة من الوضع كعصمة الأئمة في نظر الرافضة.

وقد يظن البعض أن مفهوم السنة واحد عند أهل السنة والرافضة، وهو محض وهم؛ فلو اطلع أهل السنة على ما يسميه الرافضة سنة بمفهومهم لأدركوا البون الشاسع بين عقيدتين مختلفتين في الجوهر لا فيما دونه، كما يروج البعض دون وجه حق.

ولو حذفت الأحاديث ذات العلاقة بالصحابة المطعون فيهم من قبل الرافضة لضاع الدين برمته؛ وخلا الجو لخزعبلات الرافضة التي تصل إلى حد نسبة العصمة لفقهائهم من أجل استعباد العباد باسم الدين، ومن خلال استغلال عواطف المسلمين البسطاء، وركوب حبهم لآل البيت، واستغلاله كنقطة ضعف لتمرير الأوهام والخرافات التي تعمي القلوب التي في الصدور.

وهذه هي بعض عقائدهم في (الإمام أو المعصوم) حتى يتبين بوضوح معتقدهم، وموقفهم، ومفهومهم للسنة:

---

(١) «الاستيفاء في الإمامة» للطوسي، (١/ ٢١١).

**١-من أنكر إمامة أحد الأئمة الاثني عشر كفر بإجماع الرافضة**

**روى الكليني في (الكافي) عن أبي عبد الله (ع) قال:** نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة[١].

**وروى ابن بابويه عن علي بن أبي طالب أنه قال:** قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي، أنت والأئمة من ولدك بعدي حجج الله (ﷻ) على خلقه، وأعلامه في بريته، من أنكر واحدًا منكم فقد أنكرني، ومن عصى واحدًا منكم فقد عصاني، ومن جفا واحدًا منكم فقد جفاني، ومن وصلكم فقد وصلني، ومن أطاعكم فقد أطاعني، ومن والاكم فقد والاني، ومن عاداكم فقد عاداني، لأنكم مني خلقتم من طينتي وأنا منكم[٢].

**ويقول ابن بابويه:** ((واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (عليهم السلام)، أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين، وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة، أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد (ﷺ)))[٣].

**ويقول المفيد:** ((اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحدٍ من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار))[٤].

---

(١) أصول الكافي (١/٢٧٨).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص٤١٣).

(٣) الاعتقادات (ص١٠٤).

(٤) أوائل المقالات (ص٤٤)، وبحار الأنوار (٨/٣٦٦).

**٢- الإمام معصوم كالنبي بإجماع الرافضة**

**يقول المفيد:** ((إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين، ولا ينسون شيئًا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب))[١].

**ويقول المجلسي:** ((أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدًا وخطئًا ونسيانًا قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله (سبحانه وتعالى)))[٢].

**٣- الأئمة يوحى إليهم، ويتلقون العلوم من الله، وهم مؤيدون بروح القدس**

**عقد الكليني في (الكافي) بابًا بعنون:** ((باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة (عليهم السلام))) ومما جاء فيه:

**عن أبي بصير قال:** سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٣].

**قال:** خلق من خلق الله (عز وجل) أعظم من جبرئيل وميكائيل، وكان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده[٤].

---

(١) أوائل المقالات (ص٦٥).

(٢) بحار الأنوار (١٠٨/١٧).

(٣) سورة الشورى، الآية ٥٢.

(٤) أصول الكافي (٢٧٣/١).

وفي الباب عدة أحاديث بنفس المعنى كلها مختلقة مكذوبة لا خطام لها ولا زمام.

**٤-طرق تلقي العلم عند الأئمة يضاهي ما يحصل لرسول الله (ﷺ) عند تلقيه للوحي من ربه!**

**ويبين ذلك رواية في (الكافي) عن موسى بن جعفر قال -كما يزعمون-: مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه:** ماض، وغابر، وحادث. فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب، ونقر في الأسماع وهو أفضل علمنا، ولا نبي بعد نبينا[١].

**ويعنون بالماضي المفسر:** هو ما حدث به رسول الله (ﷺ).

**وأما الغابر المزبور:** فهو ما كتبه علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) بيده إملاء من رسول الله (ﷺ) أو من الملائكة.

**وأما الحادث:** فهو علم يحدث لأئمتهم المعصومين من الله مباشرة بلا وسطة ملك، ثم هذا الحادث متنوع فهو إما قذف في القلوب، فيحدث العلم في قلب الإمام المعصوم بمجرد القذف، وإما نقر في الأسماع حيث يحدثه الملك بما كان، أو يكون أو نحو ذلك[٢].

**٥-اعتقاد أن هناك علمًا ووحيًا إلهيًا مودعًا عند الأئمة المعصومين، ولا يظهر إلا عند الحاجة إليه**

**يقول محمد بن حسين آل كاشف الغطا -وهو من المعاصرين-:** "إن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه -سلام الله عليه- أودعها عند أوصيائه، كل وصي يعهد بها إلى الآخر لينشرها في الوقت

(١) أصول الكافي (١/٢٦٤).

(٢) راجع: شرح جامع على الكافي (٦/٤٩) للمازندراني.

المناسب لها حسب الحكمة، من عام مخصص، أو مطلق مقيد، أو مجمل مبين، إلى أمثال ذلك. فقد يذكر النبي عامًّا، ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، وقد لا يذكره أصلاً بل يودعه عند وصيه إلى وقته"[1].

وشواهد هذا المعتقد من كتبهم المعتمدة عندهم كثيرة، وقد عقد الكليني في (الكافي) عدة أبواب ضمنها مجموعة من أحاديثهم لتأكيد هذه النظرية وشرحها عندهم، ومن هذه الأبواب:

- باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله (عز وجل) وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها[2].
- باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة (عليها السلام)[3].
- باب أن الله (عز وجل) لم يعلم نبيه علمًا إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين (عليه السلام) وأنه شريكه في العلم[4].
- باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (عليهم السلام)[5]. وغيرها من الأبواب.

**ومن الأمثلة على أحاديثهم التي تؤيد هذا المبدأ الخطير عندهم:**

**ما يروونه عن سدير عن أبي جعفر (ع) قال:** قلت له: جعلت فداك ما أنتم؟ قال: نحن خزان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض[6].

---

(١) أصل الشيعة وأصولها (ص٢٣٣).

(٢) أصول الكافي (٢٢٧/١).

(٣) المصدر السابق (٢٣٨/١).

(٤) المصدر السابق (٢٦٣/١).

(٥) المصدر السابق (٢٥٥/١).

(٦) المصدر السابق (١٩٢/١).

**وعن عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله (ع) قال:** نحن ولاة أمر الله، وخزنة علم الله، وعيبة وحي الله[١].

**وعن خيثمة قال: قال لي أبو عبد الله (ع):** يا خيثمة: نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفى بعهدنا فقد وفى بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده[٢].

ويروي الكليني رواية تشرح بعض ما عند أئمتهم من ذلك العلم المخزون فيقول:

**عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله (ع) فقلت له:** جعلت فداك، إني أسألك عن مسألة، ههنا أحد يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد الله (ع) سترًا بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه ثم قال: يا أبا محمد سل عما بدا لك، قال: قلت: جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله (ﷺ) علم عليًّا (عليه السلام) بابًا يفتح له منه ألف باب؟ قال: فقال: يا أبا محمد علم رسول الله (ﷺ) عليا (ع) ألف باب، يفتح من كل باب ألف باب. قال: قلت: هذا والله العلم. قال: فنكت ساعة في الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك. قال: ثم قال: يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟ قال: قلت: جعلت فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله (ﷺ) وإملائه من فلق فيه، وخطَّ علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش، وضرب بيده إلي فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت

(١) أصول الكافي (١/١٩٢).

(٢) المصدر السابق (١/٢٢١).

فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت، قال: فغمزني بيده وقال: حتى أرش هذا -كأنه مغضب- قال: قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أَدَم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل. قال: قلت: إن هذا هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة (عليها السلام)، وما يدريهم ما مصحف فاطمة (عليها السلام)؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة (عليها السلام)؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد. قال: قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وما هو بذاك.

**ثم سكت ساعة ثم قال:** إن عندنا علم ما كان، وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة. قال: قلت: جعلت فداك، هذا والله هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك.

**قلت:** جعلت فداك، فأي شيء العلم؟ قال: ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة[1].

هذا نص من نصوصهم السرية -وقت قوة الدولة الإسلامية- يدل على ذاك ما جاء في أوله، حيث إن أبا بصير لم يسأل عن هذا العلم المزعوم إلا بعد أن خلا بأبي عبد الله[2] وكذلك أبو عبد الله أراد أن يتأكد من خلو المجلس فرفع الستر الذي بينه وبين البيت الآخر، على الرغم من أن هذا الصنيع من أبي عبد الله يناقض ما جاء في آخر الرواية من أن عنده علم ما كان وما يكون، لأنه ما دام هذا العلم عنده فلا حاجة لرفع الستر.

---

(١) أصول الكافي (٢٣٩/١، ٢٤٠).

(٢) وأبو عبد الله بريء من هذا الافتراء.

ويكشف هذا النص السري عن دعاوى الروافض حول العلم المستودع والمخزون عند الأئمة أشياء في غاية الغرابة، وهي كما في النص السالف:

١) **ألف باب من العلم يفتح من كل باب ألف باب.**
٢) **الجامعة.**
٣) **الجفر.**
٤) **مصحف فاطمة.**
٥) **علم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.**

وهذه العلوم المزعومة للأئمة لا تعدو أن تكون وهمًا من الأوهام، وليس لها وجود في عالم الواقع ولا أثر، ولم يكن لها في حياة الأئمة تأثيرًا، ولو كان بعض هذه الدعاوى موجودًا عند أئمتهم لتغير وجه التاريخ، ولكنها مجرد خيالات وترهات.

والخطورة في مثل هذه الأخبار تكمن في الأثر النفسي الذي يحدثه الصراع بين العقل وهذه الدعاوي. هذا الأثر الذي قد يطوح بمصدق هذه الأخبار إلى مهاوي الشك والحيرة والإلحاد.

وما تقدم ما هو إلا بعض دعاواهم في هذا المجال، ومزاعمهم في هذا الباب يصعب حصرها، ومقتضى هذه النظرية الخطيرة أن كتاب الله (ﷻ)، وسنة نبيه (ﷺ) غير وافيين بالبيان، ولم يكمل بهما التشريع عند وفاته، وهذا مصادم لآيات القرآن كقوله سبحانه: ((**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا**))(١).

وغيرها من الآيات والأحاديث التي تدل على كمال الدين وتمام النعمة.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣.

**ومقتضى هذا الرأي الطعن في رسول الله (ﷺ) وأنه كتم جزءًا من الشريعة وخالف قول الله (ﷻ): ((يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته))[1].**

كما أن هذا القول يقتضي أن الصحابة لم يتلقوا إلا جزءًا من الشريعة، ومن يعتمد على مرويات الصحابة فهو لم يعمل إلا بجزء من الشريعة، وهذا القول طعن في السنة وتضليل للأمة.

وينص هذا المبدأ الخطير على أن من حق الإمام تخصيص عام الكتاب، أو بيان مجمله، أو تقييد مطلقه، أي جعلوا له وظيفة المشرع؛ لأنه معصوم لا ينطق عن الهوى، وهذا في مؤداه ومرجعه إيمان بأنبياء بعد رسول الله (ﷺ) خاتم النبيين، وهو محاولة لفتح الباب لتغيير الدين الذي نزل على سيد المرسلين باسم أن هذا من عمل الإمام.. ومن مستودع العلم الذي أودعه له الرسول (ﷺ).

**٦- قول الإمام كقول الله ورسوله (ﷺ).**

**وهذه قاعدة مقررة عندهم وشواهدها كثيرة في كتبهم، فمن ذلك:**

ما جاء في (الكافي) عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهما قالوا: سمعنا أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (ﷺ) وحديث رسول الله قول الله (ﷻ)[2]. وبناء على هذا النص وغيره اعتبروا قول الأئمة هو قول الله (ﷻ).

---

(١) سورة المائدة: الآية ٦٧.

(٢) أصول الكافي (٥٣/١).

**يقول عالمهم المازندراني:** ((إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله (ﷻ)، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى))[١].

**بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقالوا:** ((يجوز من سمع حديثًا عن أبي عبد الله أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى))[٢].

وبهذا ينسف كل ما قرره علماء الحديث وغيرهم لثبوت صحة الحديث المنسوب إلى رسول الله (ﷺ) من اتصال السند، وعدالة رواته، وموافقته للأصول العامة في متنه، وعدم غرابته ونكارته، وعدم مخالفته للقرآن، والأحاديث الصحيحة الأخرى.. إلخ.

كل هذا ينسف برواية عن إمامهم المعصوم! ليس لها زمام ولا خطام.

**٧-وهذه بعض العناوين المتعلقة بالأئمة المعصومين عندهم كما جاءت في (الكافي)، الذي يُعَدّ أعظم كتبهم، ومصادرهم على الإطلاق:**

- باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (عليهم السلام)[٣].
- باب أن الأئمة (عليهم السلام) إذا شاءوا أن يعلموا علموا[٤].
- باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم[٥].

---

(١) شرح جامع على الكافي (٢٢٥/٢) للمازندراني.

(٢) شرح جامع على الكافي (٢٢٥/٢) للمازندراني.

(٣) أصول الكافي (٢٥٥/١).

(٤) المصدر السابق (٢٥٨/١).

(٥) المصدر السابق (٢٥٨/١).

- باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان، وما يكون، وأن لا يخفى عليهم شيء، صلوات الله عليهم[١].

- باب أن الأئمة (عليهم السلام) لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه[٢].

وغير ذلك كثير..

فالأئمة عندهم يعرفون كل شيء، فيكفي أن نقف عند كتاب (الكافي) للكليني حيث أفرد بابًا كاملاً بعنوان: باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (عليهم السلام)!![٣].

ومن هذا كله يتضح جليًا أن لأئمتهم حق التشريع، فما نسبوه لهم من روايات لها حكم نصوص الكتاب والسنة لعصمتهم عند الشيعة.

**فنصل بهذا إلى أن التشيع يتصادم مع قوله (عز وجل): ((اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا))[٤].**

**٨- ردهم لمرويات الصحابة[٥]**

**يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء:** ((إن الشيعة لا يعتبرون من السنة – أعني الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب.. وعمرو بن العاص ونظرائهم، فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة))[٦].

---

(١) أصول الكافي (١/٢٦٠).

(٢) المصدر السابق (١/٢٦٤).

(٣) المصدر السابق (١/٢٥٥).

(٤) سورة المائدة، الآية ٣.

(٥) تقدم قريبًا: موقف الروافض من الصحابة.

(٦) أصل الشيعة وأصولها (ص٢٣٦).

**ويقول الهالك الخميني:** ((والله يعلم كم نال الإسلام من مصائب من علماء السوء هؤلاء – من صدر الإسلام إلى اليوم – أبو هريرة أحد الفقهاء، لكن الله يعلم كم وضع من أحاديث لصالح معاوية وأمثاله، وكم سبب من مصائب للإسلام))(١).

وهذا القول في السنة النبوية مبني على معتقدهم الفاسد في صحابة رسول الله (ﷺ) من أنهم ارتدوا، ولا يستثنون إلى ثلاثة من الصحابة في معظم رواياتهم، وهم بهذا المبدأ يعزلون أنفسهم عن المسلمين.

ثم إن هذا المبدأ في رفض مرويات الصحابة يفضي إلى فقدان صفة التواتر في نقل شريعة القرآن وسنة سيد الأنام ما داموا يحكمون على النقلة بهذا الحكم، ويحصرون اعتبارهم لصحة المنقول بما جاء عن طريق علي (رضي الله عنه) الذي يجعلونه المصدر الوحيد للتلقي بعد وفاة الرسول (ﷺ).

ولهذا المعتقد الفاسد في أصحاب النبي (ﷺ) وحملة العلم عنهم من سادات التابعين فمن بعدهم تجدهم لا يعبأون بدواوين السنة المعتبرة ولا يرفعون بها رأسًا.

**يقول محمد علي الميلاني:** ((هي عندنا الأحاديث المسندة الصحيحة السند إلى المعصومين لكن عند العامة تطلق على الكتب الستة المعتمدة عندهم وهي كما يلي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، صحيح الترمذي، صحيح النسائي، صحيح ابن ماجة، مسند أحمد بن حنبل؛ وأحاديثها كلها ليست بصحيحة بل فيها الأحاديث الموضوعة والأباطيل المكذوبة))(٢).

---

(١) الحكومة الإسلامية (ص٢١١).

(٢) معجم الكلام في تعريف الصحاح (ص٢٠٥). ويظهر جهل المؤلف جليًا حين سمى كتاب الترمذي والنسائي وابن ماجة صحاحًا، مع أن كتاب الترمذي معروف بالجامع،=

فالرافضة تريد هدر هذا التراث العظيم الذي جمعه فحول الأمة، وأضنوا فيه أجسادهم، وأمضوا فيه أعمارهم، وضحوا في سبيل جمعه وتنقيته وتهذيبه بمتع الدنيا وزخارفها، وإذا أسقطت الثقة بهذه الدواوين العظيمة فكيف تدرك أمة الإسلام سنة نبيها (ﷺ)، وتفاصيل ما أجمل من كتاب ربها؟

**٩- تلقيهم السنة عن (حكايات الرقاع) وما يسمونه بالتوقيعات الصادرة عن الإمام.**

هؤلاء القوم الذين يردون ما جاء عن طريق الصحابة الذين أثنى عليهم الله ورسوله (ﷺ)، يقبلون بل يعدون من أوثق طرقهم ما يسمى بـ (حكايات الرقاع).

وحقيقتها كما يلي: لما توفي الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ - والذي تزعم الشيعة أنه الإمام الحادي عشر- لم يكن له عقب[(١)].

فكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للتشيع، لأن هذا مؤذن بنهايتهم، إذ أن أساس دينهم هو الإمام الذي يزعمون أن قوله قول الله ورسوله، والإمام توفي، ولم يخلف ولدًا يتعلقون به، وحينئذ توقف النص المقدس سنة ٢٦٠هـ، وانقطع سيل الأموال الجارية التي تؤخذ من الأتباع باسم الإمام، فافترق الشيعة، وتشتت أمرهم، وعظم الخطب عليهم، وضاقت بهم السبل، فمنهم من قال: انقطعت الإمامة[(٢)].

---

=والآخرين معروفان بالسنن، ولم يلتزم هؤلاء الثلاثة الصحة بل فيها الصحيح والحسن والضعيف. ومن جهله أيضًا: أن جعل سادس الكتب الستة مسند الإمام أحمد وأسقط سنن أبي داود، مع أن اصطلاح الكتب الستة المعتبر لا يدخل فيه مسند الإمام أحمد كما هو معلوم.

(١) ينظر: فرق الشيعة للنوبختي (ص٩٦)، وأصول الكافي (١/٥٠٥)، والغيبة للطوسي (ص٣٦٠)، وبحار الأنوار (٥١/٣٤٨)، والمقالات والفرق (ص١٠٢).

(٢) المقالات والفرق (ص١٠٨).

**ومنهم من قال:** إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له، والإمام بعده جعفر بن علي أخوه[١] إلى غير ذلك من اختلافاتهم وحيرتهم.

إلا أن تلك الزمرة التي أخذت على عاتقها تفرقة الأمة أخذت تنسج خيوطها وأوهامها، وتضع شباك مؤامراتها للبحث عن وسيلة لاستمرار دعوى التشيع، ليستمر من خلال ذلك كيدهم للأمة ودينها، والاستيلاء على أموال الجهلة والمغفلين بأيسر طريق، والحصول على وجاهة ومنزلة عندهم. فقام رجل في خضم هذه الحيرة والاضطراب يدعى عثمان بن سعيد العمري، وادعى دعوى في غاية الغرابة، ادعى أن للحسن العسكري ولدًا في الخامسة من عمره مختفيًا عن الناس، لا يظهر لأحد غيره، وهو الإمام بعد أبيه الحسن، وأن هذا الطفل الإمام قد اتخذه وكيلاً عنه في قبض الأموال ونائبًا يجيب عنه في المسائل الدينية[٢].

ولما مات عثمان بن سعيد سنة ٢٨٠هـ ادعى ابنه المزعوم محمد بن عثمان نفس دعوى أبيه، وبعد وفاته سنة ٣٠٥هـ خلفه الحسين بن روح النوبختي في نفس الدعوى، وبعد وفاته سنة ٣٢٦هـ خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري وتوفي سنة ٣٢٩هـ وهو آخرهم عند الشيعة الإمامية، ومن بعده وقعت الغيبة الكبرى وكان هؤلاء النواب عن الإمام يتلقون أسئلة الناس كما يتلقون أموالهم، ويأتون بأجوبتها وإيصالاتها من الإمام المنتظر ويسمونها **(توقيعات)** - والتوقيعات هي خطوط الأئمة بزعمهم في جواب مسائل الشيعة وأسئلتهم.

**يقول الطبرسي:** ((وأما الأبواب المرضيون، والسفراء الممدوحون في زمان الغيبة: فأولهم: الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، نصبه أولاً أبو الحسن علي بن محمد العسكري، ثم ابنه أبو محمد الحسن، فتولى القيام

---

(١) المقالات والفرق (ص١١٠).

(٢) حصائل الفكر (ص٣٦، ٣٧).

بأمورهما حال حياتهما (عليهما السلام)، ثم بعد ذلك قام أمر صاحب الزمان (عليه السلام)، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج على يديه، فلما مضى لسبيله، قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه، وناب منابه في جميع ذلك. فلما مضى لسبيله، قام بذلك أبو القاسم حسين بن روح من بني نوبخت، فلما مضى هو، قام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السمري، ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر (عليه السلام)..))[1].

وهذه الأجوبة والتوقيعات هي عند الشيعة كقول الله ورسوله!! حتى أنهم رجحوا هذه التوقيعات على ما روي بإسناد صحيح عندهم في حال التعارض.

قال ابن بابويه القمي في كتابه (من لا يحضره الفقيه) بعد ما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجلين يوصي إليهما.. قال: هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد الحسن بن علي. ثم ذكر أن في (الكافي) للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق، ثم قال: لست أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي بخط الحسن بن علي[2].

**قال الحر العاملي في تعقيبه على ذلك:** ((.. فإن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط..))[3].

واعتبر علماء الشيعة المعاصرون هذه الرقاع من (السنة التي لا يأتيها الباطل)![4]. فهم يرجحون ما في هذه التوقيعات على ما جاء في أصح كتبهم..!

---

(١) الاحتجاج للطبرسي (٢/٢٩٦،٢٩٧).

(٢) من لا يحضره الفقيه (٤/٢٠٣).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/٢٧٤).

(٤) الدعوة الإسلامية للخنيزي (٢/١١٢).

والرقاع والتوقيعات كثيرة، ذكر الطوسي في كتابه (الغيبة) طرفًا منها[١]، وكذلك عند المجلسي في كتابه (بحار الأنوار)[٢]. كما هي موجودة في كتاب (الكافي)[٣] للكليني، وقد جمع شيخهم أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري – من أعلام القرن الثالث الهجري- الأخبار المروية عن منتظرهم وسماها: (قرب الإسناد إلى صاحب الأمر)[٤].

وذكر الطهراني صاحب كتاب (الذريعة) كتابين لهم في هذا باسم (التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة)[٥].

ونجد في تراجم رجالهم إشارة إلى من زعم أنه كاتب -بفتح التاء- صاحب الأمر عن طريق أولئك النواب الأربعة، كما في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري حيث قالوا بأنه كاتب -بفتح التاء- صاحب الأمر[٦].

وفي ترجمة شيخهم علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو الحسن قالوا: إنه اجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح -النائب الثالث- وسأله عن مسائل، ثم كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر بن الأسود يسأله أن يوصل له رقعة إلى الصاحب (عليه السلام)[٧]. والذين كاتبوا صاحب الأمر كثيرون عندهم.

---

(١) الغيبة للطوسي (ص٢٨٥).
(٢) بحار الأنوار (٥٣/١٥٠-٢٤٦).
(٣) أصول الكافي (١/٥١٧).
(٤) وهو مطبوع، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
(٥) الذريعة (٤/٥٠٠).
(٦) وسائل الشيعة (٣٠/٤٧٦).
(٧) وسائل الشيعة (٣٠/٤٢٨).

وتحكي هذه التوقيعات رأي الإمام المزعوم في كثير من أمور الدين والحياة، وتصور قدرته على علم الغيب المجهول.. وتحقيقه لأماني شيعته وشفائه لأمراضهم، وحل لمشاكلهم، وإجابته لأسئلتهم، واستلامه لما يقدمونه من أموال، وقد تصاغ أحداث ذلك أحيانًا بثوب قصصي.

والمتأمل للفتاوى المنسوبة إليه في أمور الدين يرى فيها الجهل في أبسط مسائل الشيعة، مما يدل على أن واضع هذه التوقيعات هو من المتآمرين الجهلة الذين لا يحسنون الوضع، أو أن الله سبحانه شاء كشفهم وفضحهم على رؤوس الخلائق.. فجاءت محاولاتهم في الكذب كمحاولة مسيلمة الكذاب في محاكاة القرآن الكريم.

**جاء في (بحار الأنوار) للمجلسي:** ((وكتب إليه صلوات الله عليه أيضًا في سنة ثمان وثلاثمائة كتابًا سأله عن مسائل.. سأل عن الأبرص والمجذوم وصاحب الفالج هل يجوز شهادتهم؟

**فأجاب** (عليه السلام)**:** إن كان ما بهم حادث جازت شهادتهم، وإن كانت ولادة لم تجز))[1].

فهل للبرص ونحوه أثر في قبول الشهادة وردها، وهل للتفريق بين ما هو أصلي وحادث وجه معقول.. وهل تستحق مثل هذه الفتاوى المناقشة والنظر.. وكيف ينسب مثل ذلك لأهل البيت، بل وللإسلام؟!

((وسأل هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب (عليه السلام): يسبح به فما من شيء من التسبيح أفضل منه، ومن فضله أن الرجل ينسى التسبيح ويدير السبحة فيكتب له التسبيح))[2].

---

(١) بحار الأنوار (٥٣/١٦٤).

(٢) المصدر السابق (٥٣/١٦٥).

فهذا المبدأ من دين الوثنيين، لا من دين أهل التوحيد.. فأي شرعة هذه وأي فقيه يفتي بذلك؟!

ومن الأمثلة أيضًا التي وجهت بزعمهم وجاء التوقيع بجوابها السؤال التالي: ((قد اختلف أصحابنا في مهر المرأة فقال بعضهم: إذا دخل بها سقط المهر، ولا شيء لها، وقال بعضهم: هو لازم في الدنيا والآخرة، فكيف ذلك؟ وما الذي يجب فيه؟ فأجاب (عليه السلام): إن كان عليه بالمهر كتاب فيه دين، فهو لازم له في الدنيا والآخرة، وإن كان عليه كتاب فيه ذكر الصدقات سقط إذا دخل بها، وإن لم يكن عليه كتاب فإذا دخل بها سقط باقي الصداق))[1].

فهل هذا الجواب يخرج من في عالم، وهل هذا المبدأ من دين الإسلام؟ كيف يقرر مثل هذا المبدأ الذي يبيح أخذ مال الغير إذا لم يكتب.. فيسقط الصداق إذا لم يكن فيه كتاب.. هذه شرعة اللصوص والإباحيين لا دين الإسلام.

هذا ومن أراد التوسع في هذه الأمثلة فليرجع لكتاب (بحار الأنوار) للمجلسي، (وكمال الدين وتمام النعمة) لابن بابويه، (والغيبة) للطوسي وغيرها[2].

فقد تكون إخبارًا بمغيب: مثل ما روي عن أبي عقيل عيسى بن نصر قال: كتب علي بن زياد الصيمري يسأل كفنًا، فكتب إليه: إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين، فمات في سنة ثمانين، وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام[3].

**وقد تكون إجابة على أسئلة:**

---

(١) بحار الأنوار (١٦٩/٥٣).

(٢) راجع: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٣٣٥/١) وما بعدها.

(٣) أصول الكافي (٥٢٤/١).

مثل ما ذكر صاحب (الاحتجاج) عن الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري (رحمه الله) – النائب الثاني– أن يوصل لي كتابًا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عليه السلام): أما ما سألت عنه أرشدك الله، وثبتك، ووقاك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمنا: فاعلم أنه ليس بين الله (عز وجل) وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس مني، وسبيله سبيل ابن نوح، وأما سبيل ابن عمي جعفر وولده، فسبيل إخوة يوسف (عليه السلام) وأما أموالكم فلا نقبلها إلا لتطهروا، فمن شاء فليصل ومن شاء فليقطع[1].

وأما ما سألت عنه من أمر المصلي والنار والصورة والسراج بين يديه هل تجوز صلاته؟ فإن الناس قد اختلفوا في ذلك قبلك، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأصنام والنيران أن يصلي والنار والسراج بين يديه، ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان والنيران[2]!

وعن المرأة يموت زوجها يجوز أن تخرج في جنازته أم لا؟ التوقيع: تخرج في جنازته.

وهل يجوز لها في عدتها أن تزور قبر زوجها أم لا؟ التوقيع: تزور قبر زوجها..[3]!! اهـ

ومواضيع هذه التوقيعات المزعومة كثيرة لا مجال لاستعراضها.

---

(١) الاحتجاج (٢/٢٨٣)، وينظر: كمال الدين وتمام النعمة (٤٨٤).

(٢) الاحتجاج (٢/٢٩٩).

(٣) الاحتجاج (٢/٣٠٢).

**وبالجملة:** فهذه هي بعض حكايات الرقاع والتوقيعات الصادرة عن الإمام، يظهر من خلالها أن الروافض أخذوا دينهم من هذه الرقاع المزورة، التي لا يشك عاقل في أنها افتراء على الله تعالى، ورسوله (ﷺ).

وهذه الرقاع عند الرافضة من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم، فتبًا لقوم أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، واستنبطوا الحلال والحرام من نظائر هذه الخزعبلات، ومع ذلك يقولون نحن أتباع أهل البيت، كلا بل هم أتباع الشياطين وأهل البيت بريئون منه.

إذن مفهوم السنة عند الروافض متعلق بعقيدتهم الباطنية الباطلة في الأئمة.

والحق أن أئمتهم المعصومين كلهم -إلا ثلاثة- لا يمكن بحال أن يرووا عن النبي (ﷺ).

فهؤلاء كما نرى؛ لم ير أحدهم النبي (ﷺ)، اللهم إلا الثلاثة الأوائل[١].

فإذا روى الروافض عن جعفر بن محمد (رحمه الله) وأغلب مروياتهم عنه -وهو المراد بأبي عبد الله عند الإطلاق- عن النبي (ﷺ)؛ فقد رووا عن رجل ولد بعد وفاة النبي (ﷺ) بأكثر من ثمانين سنة!!

فكيف إذا جاءت الرواية عن إمامهم المنتظر؟؟

---

(١) وهم علي والحسن والحسين (رضي الله عنهم).

# المبحث الثاني

## مفهوم تدوين السنة وتطبيقاتها عند الرافضة

المطلب الأول: أنواع الحديث عند الرافضة
المطلب الثاني: فهم الرافضة لعلم الرواية وتطبيقاته
المطلب الثالث: التدوين عند الروافض

## المطلب الأول
## أنواع الحديث عند الرافضة

**القسم الأول: الحديث المتواتر.**

لا يشترط الشيعة الإمامية في المتواتر ما يشترطه أهل السنة .. بل من شرط المتواتر عندهم: "ألا يكون ذهن السامع مشوبًا بشبهة أو تقليد يوجب نفي الخبر أو مدلوله"(١).

**ندرك هذا الشرط إذا تأملنا حاشية الكتاب السابق، فقد قال الْمُحشّي:** "بهذا الشرط يندفع احتجاج مخالفينا في المذهب على انتفاء النص على أمير المؤمنين بالإمامة"!!

**من هنا نفهم مقصدهم وكيف أنه إذا قال أهل السنة (المخالفون لهم في المذهب):** إن النبي (ﷺ) ينصّ على عليٍّ (رضي الله عنه) إمامًا؛ وأنّ ذلك قد تواتر تاريخيًّا؛ عارضوا ذلك التواتر ولم يعبئوا به، لأنهم يشترطون في التواتر ألا يكون ذهن السامع مشوبًا بشبهة أو تقليد يوجب نفي الخبر أو مدلوله. وهؤلاء الناقلون للخبر كلهم من ذوي الشُّبه التي توجب نفي الخبر!

وهذا ولا شك من شروطهم التي يُمهّدون بها لإنكار التواتر الذي هو من طرق الضرورة الشرعيّة، حتى إذا ما ألزمهم (المخالف لهم في المذهب) بما صار ضرورةً بطريق الشرع (إذ لا تجد في عامة النّاس من ينكره، وهو من الوقائع التاريخية المعلومة بالتواتر)؛ وجدوا متّكَئًا لردّه؛ خاصّة إذا كان له تعلّق بأصول مذهبهم..

فلا بأس أن يكون الراوي عندهم كذابًا.. ولا بأس أن يكون فاسقًا.. ولا بأس أن يكون فاسد المذهب.

---

(١) (كما في ضياء الدراية لسيدهم ضياء الدين العلامة ص٢٣).

ولكن شرطهم المعتبر؛ ألا يكون في ذهنه شبهةٌ أو تقليدٌ يوجب نفي الخبر، أو مدلول الخبر!

**ولهذا يصفهم شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية بأنهم:** "... من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار؛ المتواتر أعظم تواترٍ في الأمة جيلاً بعد جيل. ولا يميزون في نَقَلَة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب أو الغلط أو الجهل بما يَنقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار»(١).

**والقسم الثاني: الحديث الآحاد**.

**يقول الحر العاملي:** "أفرط قوم في العمل بخبر الواحد إلى أن قال: واقتصر بعض عن هذا الافراط فقالوا: كل سليم السند يعمل به، وما علم أن الكاذب قد يصدق ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة، وقدح في المذهب إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل انتهى ونحوه كلام الشيخ وغيره في عدة مواضع.

الرابع عشر أنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها لأجل ضعف بعض رواتها أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثا بل محرما، وشهادتهم بصحتها زورا وكذبا، ويلزم بطلان الاجماع الذي علم دخول المعصوم فيه أيضا كما تقدم، واللوازم باطلة وكذا الملزوم، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق لأن الصحيح عندهم ما رواه العدل الامامي الضابط في جميع الطبقات، ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا

(١) منهاج السنة، (٨/١).

نادرًا، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعا بل بينهما عموم من وجه كما صرح به الشهيد الثاني وغيره. ودعوى بعض المتأخرين أن الثقة بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف؟ وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه.

وإنما المراد بالثقة من يوثق بخبره ويؤمن منه الكذب عادة، والتتبع شاهد به وقد صرح بذلك جماعة من المتقدمين والمتأخرين، ومن المعلوم – الذي لا ريب فيه عند منصف – أن الثقة تجامع الفسق بل الكفر، وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادرا ففي إحداث هذا الاصطلاح غفلة من جهات متعددة كما ترى. وكذلك كون الراوي ضعيفا في الحديث لا يستلزم الفسق بل يجتمع مع العدالة، فان العدل الكثير السهو ضعيف في الحديث والثقة والضعف غاية ما يمكن معرفته من أحوال الرواة.

**ومن هنا يظهر فساد خيال من ظن أن آية** "إن جاءكم فاسق بنبأ " تشعر بصحة الاصطلاح الجديد، مضافا إلى كون دلالتها بالمفهوم الضعيف المختلف في حجيته ويبقى خبر مجهول الفسق، فان أجابوا بأصالة العدالة أجبنا بأنه خلاف مذهبهم ولم يذهب إليه منهم إلا القليل، ومع ذلك يلزمهم الحكم بعدالة المجهولين والمهملين وهم لا يقولون به، ويبقى اشتراط العدالة بغير فائدة[١].

**وخبر الواحد عندهم على أنواع:** «الصحيح، والحسن، والْمُوَثَّق، والضعيف»[٢].

---

(١) وسائل الشيعة، (١٠١/٢٠).

(٢) كما في مقباس الهداية وضياء الدراية(١٤٦/١).

**والصَّحيح** عندهم هو: "ما اتصل سنده عن المعصوم، بنقل العدل الإمامي، عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة"[١]. قلتُ: قد سبق عن إمامهم وكبيرهم الحرّ العاملي أنهم ما نصوا على عدالةٍ إلا ما ندر..[٢].

**ومرادهم:** عن المعصوم: النبي (ﷺ)، وأئمتهم المعصومين.

**والحَسَن عندهم هو**: "ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوحًا مدحًا مقبولاً معتدًّا به، غير معارض بذمٍّ، من غير نصٍّ على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع رجال رواة طريقه أو بعضها"[٣].

**والْمُوَثَّق عندهم**: "ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن نصّ الأصحاب على توثيقه، مع فساد عقيدته، بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإمامية، وإن كان من الشيعة، مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه أو بعضهم، مع كون الباقين من رجال الصحيح"[٤].

**والضَّعيف عندهم:** "ما لم يجتمع فيه شرط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع"[٥].

---

(١) مقباس الهداية وضياء الدراية، الموضع السابق.

(٢) المرجع السابق (١٤٨/١).

(٣) مقباس الهداية وضياء الدراية (١٥٥/١).

(٤) المصدر السابق (١٥٦/١).

(٥) تنقيح المقال.

## المطلب الثاني
## فهم الرافضة لعلم الرواية وتطبيقاته

### أولا: مفهوم العدالة عند الرافضة وشروطها

مفهوم وشرط العدالة في الراوي عند الرافضة كما يذكر عالمهم الطوسيّ أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠هـ) في كتابه «الفهرست»[١] وهو من أهم كتبهم الأولى في الرجال:" إن كثيرًا من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة".

**ويقول إمامهم الحرّ العاملي (١١٠٤هـ) ما يلي:** "...ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعًا، بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني وغيره. ودعوى بعض المتأخرين أن «الثقة» بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها. وكيف وهم مصرحون بخلافها؟ حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره، وفساد مذهبه"[٢].

وليس لهم في شرط العدالة زمام ولا خطام بل كيفما اتفق ووافقت الرواية أصول مذهبهم فقد يعرفون أن الراوي كذابٌ أو فاسقٌ أو كافرٌ ومع ذلك يروون عنه ويأخذون بحديثه!

**قال الحر العاملي:** مبيناً قبول روايات الضعفاء والكذابين ومن في حكمهم: "ومثله يأتي في رواية الثقات الأجلاء ــ كأصحاب الإجماع ونحوهم ــ عن الضعفاء، والكذابين، والمجاهيل، حيث يعلمون حالهم، ويروون عنهم، ويعملون بحديثهم، ويشهدون بصحته"[٣].

---

(١) ص: ٣٢.

(٢) وسائل الشيعة (١٠١/٢٠).

(٣) المصدر السابق.

**ويقول في موضع آخر:** "والثقات الأجلاء من أصحاب الإجماع وغيرهم يروون عن الضعفاء والكذابين والمجاهيل حيث يعلمون حالهم، ويشهدون بصحة حديثهم"[(١)].

إذن فهم يوثقون حتى من عرفوا فسقه وكفره وفساد مذهبه، وهم يعلمون حال الضعفاء والكذابين والمجاهيل، ومع ذلك يروون عنهم ويعملون بحديثهم ويشهدون بصحّته.

**وقال أيضًا:** "ومن المعلوم قطعاً أن الكتب التي أمروا (عليهم السلام) بالعمل بها، كان كثير من رواتها ضعفاء ومجاهيل"[(٢)].

**وقال الشريف المرتضى:** "فمن أين يصح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلاً ؟ "[(٣)].

وتقدم آنفًا الحديث عن رواية المبتدع عند أهل السنة، وأما عند الرافضة فهم لا يوثقون المبتدع فحسب، بل يوثقون من يعتقدون فساد مذهبه ومن يعتقدون فسقه ومن يعتقدون كفره أيضًا.

**قال العاملي:** "رئيس الطائفة – أي الطوسي – في كتاب (الأخبار) وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده كثيرًا ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة، وكثيرا ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحه كما صرح به صاحب المنتقى وغيره، وذلك

---

(١) وسائل الشيعة: ٢٠٦/٣٠.

(٢) المصدر السابق في ٢٤٤/٣٠ .

(٣) رسائل الشريف المرتضى (٣١٠/٣).

ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجوه أخر من غير اعتبار الأسانيد، ودالٌّ على خلاف الاصطلاح الجديد لما يأتي تحقيقه"[1].

بل نجد الحر العاملي يهاجم الطوسي الملقب عند الشيعة بـــ (شيخ الطائفة) ويصفه بالتناقض، فمرة يضعّف راوياً ثم يعمل بروايته ورواية من هو أضعف منه، ويضعف المراسيل ثم يستدل بها ويترك الروايات المسندة وروايات الثقات:

**قال الحر العاملي**: "فإن قلت: إن الشيخ كثيراً ما يضعف الحديث، معلّلاً بأن راويه ضعيف. وأيضاً يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عبثاً، وهو خلاف إجماع المتقدمين والمتأخرين بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال وتضعيفهم. قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار صاحب المنتقى في بعض مباحثه، حيث قال: والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد بالتعليل حقيقته وعذره.... وأيضاً فإنه يقول (أي الطوسي): هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى وكثيراً ما يُضعّف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء وردّ المسند ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى ومنها من نصّوا على مدحه وجلالته وإن لم يوثقوه مع كونه من أصحابنا"[2].

---

(١) رسائل الشريف المرتضى ٩٩/٢٠.

(٢) وسائل الشيعة: ١١١/٢٠.

وكذلك أثبتت لنا كتابات الشيعة الرافضة تناقضات في علم الجرح والتعديل مما يوضح عدم تمكنهم من هذا العلم الدقيق، وأن ليس لهم من ذلك شيء أبدًا، فضلاً عن عدم فقههم لماهية هذا العلم الجليل وطرائق إعماله:

**قال الفيض الكاشاني:** "فإن في الجرح والتعديل وشرائطه اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها "[١].

**بيان بعض النماذج مما جاء في كتب الرجال عندهم.**

وأصول هذه الكتب الرجالية خمسة هي: (رجال البرقي)، و(رجال الكشي)، و(رجال الشيخ الطوسي)، و(فهرسته)، و(رجال النجاشي). وقد رجع إلى هذه الأصول وغيرها عبد الله المامقاني في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال).

وعلامتهم الأول فهو ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية. كما تقدم، وكتاب (تنقيح المقال) من أكبر الكتب حجماً ومكانة عندهم.

**وإليك بعض النماذج مما جاء في هذا الكتاب.**

ـ **علي بن أبي طالب** (ﷺ): (أمير المؤمنين عليه أفضل الصلاة والسلام، مناقبه وفضائله لا يسع البشر عدها وإحصاءها، قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفذ البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي. وقد ورد أنه لو كان البحر مداداً، والأشجار أقلاماً وأوراق الأشجار قرطاساً، والجن والإنس كُتَّابًا، لما أحصوا مناقبه)[٢]!!

ـ **محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة** (ﷺ): (جليل القدر عظيم المنزلة من خواص علي (ﷺ) وحوارييه. أتته النجابة من قبل أمه أسماء بنت عميس لا من

---

(١) في الوافي (في المقدمة الثانية) ص ٢٥.

(٢) عبد الله المامقاني في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال) ٢/٢٦٤.

قبل أبيه. من أنجب النجباء، من أهل بيت سوء. بايع أمير المؤمنين على البراءة من أبيه، ومن الخليفة الثاني، وقال له: أشهد أنك إمام مفترض الطاعة، وأن أبي في النار...)[١] إلخ.

وينسب الرافضة هذه الأقوال للإمامين الباقر والصادق، وحاشاهما – رضي الله تعالى عنهما – أن ينطقا بمثل هذا الكفر الذي لا يقوله إلا عبدالله بن سبأ وأمثاله وأتباعه.

ـ **عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي خليفة العامة** (ﷺ): (بالغت العامة في مدحه، ومن لاحظ ترجمته المتفرقة وأمعن النظر فيها لم يعتمد على خبره...)[٢] إلخ.

ـ **عبد الله بن عمرو بن العاص** (ﷺ): (كان كأبيه في الرأي والنفاق، والكذب على الله ورسوله، والخروج مع معاوية بصفين، وكفى بذلك جرحًا...)[٣] إلخ، وفي ترجمته (ﷺ) أخذ هذا الرافضي المارق يلعنه ويلعن أباه!!

ـ **عبد الرحمن بن عوف** (ﷺ): في ترجمته اتهام له ولذي النورين عثمان بن عفان (ﷺ)، وفي نهاية الترجمة قال: (لا أعتمد على روايته، لأن من خان في الأصول لا يوثق به في الفروع)[٤].

ـ **خالد بن الوليد** (ﷺ): (تعاقد مع أبي بكر على قتل علي (ﷺ)، ثم ندم أبو بكر خوفاً من الفتنة، سماه العامة سيف الله، والأحق بتسميته سيف الشيطان... زنديق، أشهر من كفر إبليس في العداوة لأهل البيت..)[٥] إلخ.

---

(١) عبد الله الماماقاني في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال) ٢/ ٥٧- ٥٨.

(٢) المصدر السَّابق ٢/ ٢٠١.

(٣) المصدر السَّابق ٢/ ٢٠٠.

(٤) المصدر السَّابق ٢/ ١٤٦- ١٤٧.

(٥) المصدر السابق ١/٣٩٤.

ــ **أنس بن مالك** (ﷺ): جاء في ترجمته أنه كان من المنحرفين عن علي (ﷺ)، الكاتمين لمناقبه حبًّا للدنيا، فدعا عليه بالعمى فكف بصره، وأنه كان يكذب على رسول الله (ﷺ)![1].

ــ **النُّعمان بن بشير** (ﷺ): (كان منحرفًا عن علي (ﷺ)، وعدوًا له، فزندقته لا شك فيها..)[2]، إلخ، وفي الترجمة غير هذا من التكفير واللعن لهذا الصحابي الجليل ولغيره من الصحابة الكرام البررة (ﷺ) .

ــ **معاذ بن جبل** (ﷺ): في ترجمته أنه مالأ عدو الله أبا بكر وعمر، على ولي الله علي بن أبي طالب، والبشرى له بالنار ولأبي بكر وعمر وأبي عبيدة وسالم، وأن الصحابة هلكوا بعد رسول الله (ﷺ) إلا أربعة[3].. إلى غير ذلك مما لا يصدر إلا عن الكفار الضالين.

ــ **سفيان الثوري** (رحمه الله): إذا كان هؤلاء الزنادقة قد طعنوا وكفروا خير الناس بعد رسول الله (ﷺ)، وهم الصحابة الكرام، وخيرهم جميعا الشيخان الصديق والفاروق، (ﷺ)، فلا نعجب بعد هذا إذا طعنوا في أئمة التابعين وأتباعهم بعد الصحابة (ﷺ).

فيذكرون في ترجمة الإمام سفيان الثوري أكاذيب ينسبونها إلى الإمام الصادق افتراء على الله تعالى وعلى الصادق، ثم يخلصون إلى النتيجة التالية في **أمرين:**

**الأول:** أن سفيان الثوري كذاب خبيث مدلس معاند يهودي، قد آثر دنياه على آخرته على علم منه بذلك بنص الصادق.

---

(١) عبد الله المامقاني في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال) ٢/١٥٤– ١٥٥.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٧٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٢٠– ٢٢١.

**والثاني:** أن مذهب العامة ــ أي جمهور المسلمين ــ مبني على الأكاذيب!! من بدايته إلى نهايته، والعياذ بالله من ذلك [(١)].

وأخيرًا فلعل هذه التراجم ــ مع قلتها ــ كافية لبيان منهج الرافضة في الجرح والتعديل، وكذبهم على الله (ﷻ)، وعلى رسوله (ﷺ)، وعلى الصحابة الكرام، وعلى أئمة المسلمين سواء أكانوا من أهل البيت الأطهار أم من غيرهم. وعند التأمل في تطبيقاتهم العملية فإنا نرى هذا المنهج مطبقًا في كتبهم التي قال عنها الرافضي عبد الحسين إنها مقدسة، متواترة صحيحة، وما هي إلا هدم للإسلام أصوله وفروعه، وامتداد لمآربهم المارقة من الدين الخارجة عن الملة.

**ثانيًا: جهلهم وسوء فهمهم في تعريفهم للحديث الصحيح وشروطه وضوابطه:**

**يقول حسين بن عبد الصمد العاملي في تعريف الحديث الصحيح عند الشيعة:** "ما اتصل سنده بالعدل الإمامي الضابط عن مثله حتّى يصل إلى المعصوم من غير شذوذ ولا علة"[(٢)].

**وقال الحر العاملي:** "الحديث الصحيح هو ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات. ثم قال: وهذا يستلزم ضعف كل الأحاديث عند التحقيق، لأن العلماء لم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادرا، وإنما نصوا على التوثيق وهو لا يستلزم العدالة قطعًا... ودعوى بعض المتأخرين: أن [الثقة] بمعنى [العدل، الضابط] ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف؟! وهم مصرحون بخلافها (أي العدالة) حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه"[(٣)].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٢/٣٧- ٣٨.

(٢) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ص٩٣.

(٣) وسائل الشيعة ٣٠/٢٦٠.

**وقال أيضًا:** "ومن المعلوم قطعًا أن الكتب التي أمروا (عليهم السلام) بها كان كثير من رواتها ضعفاء، ومجاهيل، وكثير منها مراسيل"[١].

**وقال الهالك الخميني**: "العدالة عبارة عن ملكة راسخة باعثة على ملازمة التقوى من ترك المحرّمات وفِعل الواجبات"[٢].

وهم مع ذلك لا يعتدون بما يوجد لبعض الرواة عندهم من توثيق، ولا تثبت به لهذا الراوي العدالة، والعدالة ليس لها اعتبار عند علماء الشيعة المتأخرين، لأنها لم تُذكر في النصوص ولا في كلام علماء الشيعة المتقدمين.

**يقول محي الدين الموسوي**: "ولا شك في أن هذا التوثيق شهادة منهم بأمانة الموثق، وصدقه في الحديث فحسب، فلا تثبت به عدالته"[٣].

**وقال المفيد:** "ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اعتبروا في العدالة الملكة، وهي صفة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، ولم أجدها في النصوص، ولا في كلام من تقدم على العلامة من علمائنا، ولا وجه لاعتبارها"[٤].

ولهذا لن تجد حديثاً صحيحاً واحدًا عند الرافضة، فحتى من وثقوه فربما يكون كافراً أو فاسقاً، فروايته مرفوضة، وجل أحاديث أصح مصادرهم ضعيفة غير صحيحة ومتهالكة، ولكنها مع ضعفها معتمدة لموافقتها لما يعتقده علماء الرافضة، فلا ينظر إلى أسانيدها.

---

(١) وسائل الشيعة (٢٠٦/٢).

(٢) تحرير الوسيلة، مسألة ٢٨: ١٠/١.

(٣) قواعد الحديث، ص٣٤.

(٤) بحار الأنوار: ٨٥/٣٢.

**قال الشعراني**: "إن أكثر أحاديث الأصول في الكافي غير صحيحة الإسناد ولكنها معتمدة لاعتبار متونها وموافقتها للعقائد الحقّة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد"(١).

**وتنطق ألسنة بعضهم بما تحوي كتبهم من ضعفاء وكذابين ووضاعين، وتناقض تكذب بعضها بعضًا وتحتوي على روايات كفرية ومكذوبة:**

**قال القمي:** "الأخبار الموجودة في كتبنا ما يدل على أن الكذّابة والقالة قد لعبت أيديهم بكتب أصحابنا وأنهم كانوا يدسون فيها".

قال هاشم معروف الحسني: "وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق (عليه السلام) وغيره من الأئمة أن المغيرة بن سعيد وبياناً وصائد الهندي وعمر النبطي والمفضل وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة وضعوا بين المرويات عن الأئمة عدداً كبيراً في مختلف المواضيع". ثم قال: "وجاء عن المغيرة أنه قال: وضعت في أخبار جعفر بن محمد [أي جعفر الصادق] اثني عشر ألف حديث".

**ثم يقول:** "وضل هو وأتباعه زمناً طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة (عليهم السلام) ولم ينكشف حالهم إلا بعد ان امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم كما تشير إلى ذلك رواية يحيى بن حميد"(٢).

قال جعفر النجفي (ت ١٢٢٧ هـ) – شيخ الشيعة الإمامية الرافضة ورئيسهم في زمنه – عن مؤلفي الكتب الأربعة: (والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض ... ورواياتهم بعضها

---

(١) مقدمة الشعراني لكتاب شرح جامع على الكافي للمازندراني : ٢/٢٨٢.

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار ص ١٥٠.

يضاد بعضاً ... ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان والزمان)[1].

كل كتب الشيعة الحديثية ومروياتها لا تصلح للاحتجاج بل لم توضع للاحتجاج، لأن أصحاب الحديث (الشيعة) لا يعرفون الحجة وليس لها مصداقية لأن طرقها مجهولة.

**قال المرتضى واصفًا جميع روايات الشيعة وحاكمًا عليها بأنها غير صالحة للاحتجاج بها**: (دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا فما في أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاج)[2].

**ويقول المرجع الشيعي المعاصر أبو القاسم الخوئي مبينًا مدى مصداقية كتب الشيعة الحديثية**: (فالإجماع الكاشف عن قول المعصوم نادر الوجود، وأما غير الكاشف عن قوله فهو لا يكون حجة، لأنه غير خارج عن حدود الظن، فأصحاب الأئمة وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع، إلا أنهم عاشوا في دور التقية ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علناً فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريبًا منه، فالواصل إلى المحمدين الثلاثة [الكليني وابن بابويه والطوسي] إنما وصل إليهم عن طريق الآحاد فطرق الصدوق إلى أرباب الكتب مجهولة عندنا ولا ندري أيا منها كان صحيحاً وأيا منها كان غير صحيح ومع ذلك كيف يمكن دعوى العلم بصدور جميع هذه الروايات عن المعصومين، وليت شعري إذا كان مثل المفيد والشيخ مع قرب عصرهما وسعة اطلاعهما لم يحصل القطع بصدور جميع هذه الروايات عن

(١) كشف الغطاء ص ٤٠.

(٢) رسائل الشريف المرتضى (٣/٣١١).

المعصومين فمن أين حصل القطع لجماعة المتأخرين عنهما زماناً ورتبة ؟!)[١].

**ولكي يبرروا لأنفسهم ما تعج به كتبهم من خرافات وخزعبلات، وأكاذيب وصفوا هذه الكتب بتعرضها للتحريف والتصحيف والكذب:**

**يقول علي الخامنئي**: "بناء على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، أن نسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل كتاب الكشي والنجاشي والبرقي والغضائري قد ابتليت جميعاً بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة"[٢].

ونعت النجاشي ت ٤٥٠هـ كتاب (رجال الكشي، ت ٣٥٠هـ) بأنه من أوائل كتب الرجال إلا إن صاحبه كان كثير الرواية عن الضعفاء، وكتابه يحتوي على أغلاط كثيرة بشهادة:

(كان ثقة، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العيّاشي، وأخذ عنه، وتخرّج عليه، له كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة)[٣].

هذه حال أحد أشهر علماء الرجال القدماء من الشيعة وكتابه الذي يُعتبر من أقدم وأهم المراجع الشيعية في علم الرجال، فكيف بمن دونه من علماء الرجال الشيعة ومؤلفاتهم ومن أتى بعدهم ؟!

**وقال عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ)**: (أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم أو ألقابهم)[٤].

---

(١) معجم رجال الحديث (المقدمة الأولى).

(٢) الأصول الأربعة في علم الرجال ص ٣٤.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٧٢ برقم ١٠١٨.

(٤) تنقيح المقال في علم الرجال: ١/١٧٧.

**وكذلك:** كتب الرجال الحديثية كلها لا حجة بها عندهم، لأنها تقوم على توثيقات وتضعيفات مرسلة:

**يقول محمد الحسيني:** "إن أرباب الجرح والتعديل كالشيخ النجاشي وغيرهما لم يعاصروا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين (عليه السلام) ومن بعدهم من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) حتى تكون أقوالهم في حقهم صادرة عن حس مباشر وهذا ضروري وعليه فإما ان تكون تعديلاتهم وتضعيفاتهم مبنية على أمارات اجتهادية وقرآئن ظنية أو منقولة عن واحد بعد واحد حتى تنتهي الى الحس المباشر أو بعضها اجتهادية وبعضها الآخر منقولة ولا شق رابع، وعلى جميع التقادير لا حجية فيها أصلاً فإنها على الأول حدسية وهي غير حجة في حقنا إذ بنأ العقلاء القائم على اعتبار قول الثقة إنما هو في الحسيات أو ما يقرب منها دون الحدسيات البعيدة وعلى الثاني يصبح أكثر التوثيقات مرسلة لعدم ذكر ناقلي التوثيق الجرح في كتب الرجال غالباً والمرسلات لا اعتبار بها"[1].

## ثالثا: أمثلة على التحريف والتزوير في كتب الرجال عند الرافضة:

ذكر النجاشي في ترجمته لمحمد بن الحسن بن حمزة الجعفري: (مات (رحمه الله) في يوم السبت، سادس شهر رمضان، سنة ثلاث وستين وأربع مائة)[2].

والنجاشي مؤلف الكتاب توفي سنة ٤٥٠ هـ. وهذا الراوي توفي سنة ٤٦٣هـ، فكيف يؤرخ النجاشي مؤلف الكتاب لراوي مات بعده بـ ١٣ سنة ؟!

---

(١) في كتابه المسمى (بحوث في علم الرجال) في الفائدة الرابعة .

(٢) رجال النجاشي ص ٤٠٤.

بل عشر معشار الفقه (الشيعي الرافضي الإمامي الإثنى عشري) ليس فيه حديث صحيح، بل حتى الأحاديث (الشيعية) الصحيحة تعاني من اختلالات كثيرة في السند والمتن والدلالة:

**قال البهبهاني**: (إذ لا شبهة في أن عشر معشار الفقه لم يرد فيه حديث صحيح، والقدر الذي ورد فيه الصحيح لا يخلو ذلك الصحيح من اختلالات كثيرة بحسب السند، وبحسب المتن، وبحسب الدلالة)(١).

وليس لهم معايير أو قواعد ثابتة في تقديم بعض الروايات على بعضها، فضلاً عن الاضطراب الواضح في سوق الروايات:

**يقول الحر العاملي**: (من تتبع كتب الاستدلال، علم ــ قطعاً ــ أنهم لا يردون حديثاً، لضعفه – باصطلاحهم الجديد – ويعملون بما هو أوثق منه. ولا مثله، بل يضطرون إلى العمل بما هو أضعف منه، هذا إذا لم يكن له معارض من الحديث، ومعلومٌ أن ترجيح الأضعف على الأقوى غير جائز)(٢).

وقد يعولون على الظن في الحكم على الرواة وتعديلهم:

**يقول الرافضي الشيعي البهبودي**: "والمدار في التعديل على ظنون المجتهد"(٣).

**ويرد عليه الشيعي المعاصر أبو القاسم الخوئي قائلاً:** "قد ثبت بالأدلة الاربعة حرمة العمل بالظن"(٤).

---

(١) الفوائد الحائرية ص ٤٨٨.

(٢) وسائل الشيعة (٢١٠/٢٠).

(٣) الفوائد الحائرية ص ٤٨٩.

(٤) معجم رجال الحديث، ١٩/١.

**والتناقضات في مذهب الرافضة لا حدود له، فقد يردون – بأهوائهم وعقولهم الفاسدة رواية المخالف لهم لأنه (فاسق) عندهم، وقد يقبلون ذلك لفساد مقاصدهم:**

**قال ابن المطهر الحلي:** "**الْمُخالف** لا تقبل روايته أيضًا لاندراجه تحت اسم الفاسق"[1].

**ومع ذلك، يقبلون خبر الراوي الفاسق من جلدتهم، ويعتبرونه حجة لموافقته لأهوائهم وعقولهم الفاسدة:**

**قال الشيعي محمد باقر البهبودي**: "إذ بعد التبين خبر الفاسق أيضاً حجة عندهم بلا شبهة"[2].

وقال الخوئي عند كلامه عن أحد رواة الحديث (أحمد بن هلال):

"**وقال الصدوق في كتاب كمال الدين:** في البحث عن اعتراض الزيدية، وجوابهم ما نصه: حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (ﷺ) قال: سمعت سعد بن عبد الله، يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن تشيعه إلى النصب، إلا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إن ما تفرد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله، لا ينبغي الإشكال في فساد الرجل من جهة عقيدته، بل لا يبعد استفادة أنه لم يكن يتدين بشيء، ومن ثم كان يظهر الغلو مرة، والنصب أخرى، ومع ذلك لا يهمنا إثبات ذلك، إذ لا أثر لفساد العقيدة أو العمل في سقوط الرواية عن الحجية بعد وثاقة الراوي... فالمتحصل: أن الظاهر أن أحمد بن هلال ثقة، غاية الأمر أنه كان فاسد العقيدة، وفساد العقيدة لا يضر بصحة رواياته، على ما نراه من حجية خبر الثقة مطلقًا"[3].

---

(١) تهذيب الموصول ص ٧٧ – ٧٩.

(٢) الفوائد الحائرية ص ٤٨٩.

(٣) معجم رجال الحديث ١٥٢/٣ – ١٥٣.

وقد ألف الطوسي كتابه (تهذيب الأحكام) لــدراسة هذه الروايات المتناقضة والنظر فيها، فجعل منها (٥٠٠ رواية) منها محمولة على التقية.

**وخلص الطوسي بنتيجة هي حقيقة مذهب الرافضة الْمُتناقض في كل أموره، حيث قال:**

"لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه"[(١)].

**ومثله محمد باقر الصدر في كتابه (تعارض الأدلة الشرعية) حيث يقول تحت عنوان (أخبار العلاج)**: "وهي الأحاديث الواردة عن المعصومين (عليهم السلام) لعلاج حالات التعارض والاختلاف الواقع بين الروايات، والطريف أن هذه الأخبار قد ابتلت بنفسها بالتعارض فيما بينها"[(٢)].

**مصنفو كتب الشيعة أصحاب عقائد فاسدة ومع ذلك كتبهم معتمدة عند الشيعة**:

**قال الطوسي:** "إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة"[(٣)].

**وعلماء الشيعة الرافضة يصرحون دائمًا بمقالة السوء:** "يا موالين، إما عليكم أن تأخذوا برواياتنا (المفتراة) على ما فيها من خلل ونقص وضعف وكذب، أو تحصيل دين غير دين (الشيعة الرافضة الإمامية الإثنى عشرية):

---

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢-٣.

(٢) ٢/ ٢٣١.

(٣) الفهرست (مقدمة المؤلف) ص ٢٥.

قال يوسف البحراني: " الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة".

**ويعلل ذلك بقوله:** "لنقصانها وعدم تمامها، ولعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئًا من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البيّن وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر"[(١)].

(١) لؤلؤة البحرين ص ٤٧.

## المطلب الثالث
## التدوين عند الروافض

هناك بون شاسع كما بين السماء والأرض بين تدوين الحديث عند أهل السنة وتدوين الحديث عند الروافض.

الشيعة من أجهل الناس في المنقولات، وأحمقهم في العقليات، إذا استدلوا فلا يستدلون بدليل صحيح، وإذا تكلموا فلا يتكلمون برأي رجيح.

**قال الشعبي** (رحمه الله): "لو كانت الشيعة من الطير لكانت رخَمًا، ولو كانت من البهائم لكانت حُمُرًا"[١].

**ويقول ابن تيمية** (رحمه الله): (والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدراً وأعظمهم صدقاً وأعلاهم منزلة وأكثر ديناً وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وعلماً وخبرة فيما يذكرونه عن الجرح والتعديل، مثل: ....) وذكر من علماء الحديث.

ثم قال (وأمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل وإن كان بعضهم أعلم بذلك من بعض وبعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك، وقد صنف للناس كتباً في نقلة الأخبار كباراً وصغاراً، مثل: ...) وذكر بعض كتب الحديث.

**ثم قال:** ".... وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام، ولا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم به"[٢].

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٥٤٩/٢).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢٢/٧ ٢٣).

**وفي هذا الصدد يقول ابن النديم:** "أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي، رواه أبان ابن أبي عياش[1] لم يروه==

---

(١) هو أبان بن أبي عياش فيروز أبو إسماعيل مولى عبد القيس البصري ويقال دينار، توفي سنة ١٣٨هـ.

جاء في ترجمته في الضعفاء والمتروكين للعلامة ابن الجوزي: أبان بن أبي عياش، واسم أبي عياش فيروز، وقيل دينار ويكنى أبان أبا إسماعيل بصري، مولى أنس يحدث عنه.

قال شعبة: لأن أزني أحب إليَّ من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش . وقال أحمد بن حنبل: لا يكتب عنه. كان منكر الحديث، ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: متروك الحديث. وقال: ليس حديثه بشيء. وقال ابن المديني: كان ضعيفاً. وقال الجوزجاني: ساقط. وقال النسائي والرازي والدارقطني: هو متروك، وكان أبو عوانه يقول: لا أستحل أن أروي عنه شيئاً.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا يتعمد الكذب، لكنه يشتبه عليه ويغلط، وعامة ما أتى فيه من رواية المجهولين .

وقال فيه الأردبيلي أيضًا: تابعي ضعيف لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه.

**أما سُليم بن قيس، الهلالي،** العامري، الكوفي، يكنى أبا صادق، من التابعين، ترجم له ابن النديم في الفهرست، فقال: من أصحاب أمير المؤمنين (علي) (عليه السلام)، ولد في السنة الثانية قبل الهجرة، ورد المدينة في سن الصبا أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، واشترك في حرب الجمل وصفين والنهروان، هرب من الحجاج إلى بلاد فارس وظل بها حتى مات سنة ٧٦ هـ، لجأ إلى أبان بن أبي عياش فآواه، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: إن لك علي حقاً، وقد حضرتني الوفاة يا ابن أخي، إنه كان من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كيت وكيت، وأعطاه كتاباً، وهو كتاب سليم بن قيس الهلالي المشهور ــ رواه عنه أبان بن عياش لم يروه عنه غيره.

ينظر ترجمة أبان في: التاريخ الكبير (٤٥٤/١)، والجرح والتعديل (٢٩٥/٢)، والضعفاء للعقيلي (٤٠/١)، والكامل في الضعفاء (٣٨١/١)، وتهذيب الكمال (١٩/٢)، وتهذيب التهذيب (٨٥/١)، والضعفاء الصغير (ص٢٠)، والمجروحين (٩٦/١)، والضعفاء والمتروكين (ص١٤)، وتهذيب التهذيب (٨٦/١).

== غيره"[١].

**وقال شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي:** "وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم أو رواه عن الأئمة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم، وحملة حديث أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها"[٢].

ولقد فات هذا أن سليم بن قيس وكتابه مطعون فيهما عندهم قبل غيرهم!

**فهذا هاشم معروف الحسيني يقول عن سليم بن قيس هذا:** "وثقه جماعة وضعفه آخرون وادعى جماعة من المحدثين أن الكتاب المعروف بكتاب سليم بن قيس من الموضوعات، وأطالوا الحديث حوله، وحول كتابه، وجاء فيه أن الأئمة ثلاثة عشر إمامًا وأن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنه كان في حدود السنتين"[٣].

**ويقول ابن داود الحي:** "سليم بن قيس الهلالي ينسب إليه الكتاب المشهور، وهو موضوع بدليل أنه قال: إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته وقال فيه: إن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد، وأسانيده مختلفة. لم يرو عنه إلا أبان بن أبي عياش، وفي الكتاب مناكير مشهورة وما أظنه إلا موضوعًا"[٤].

**ويقول الحلي:** "والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقف في الفاسد من كتابه. وجاء في موضع آخر من كتابه: والكتاب موضوع لا مرية فيه"[٥].

(١) الفهرست (ص٣٠٧).
(٢) المراجعات (ص٣٠٧).
(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (ص١٩٧).
(٤) رجال ابن داود الحلي (ص٢٤٩) برقم ٢٢٦.
(٥) خلاصة الأقوال (ص ١٦٢، ١٦٣).

**ويقول أبو القاسم الخوئي:** "والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه، منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر، وغير ذلك.. وقال الشيخ المفيد: هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه ولا يعول على جملته والتقليد لروايته"(١).

**ويقول أبو الحسن الشعراني:** "والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاوس، والرحلة المدرسية للبلاغي وأمثاله"(٢).

ووجه آخر يسقط به الكتاب أنه لم يروه عن سليم بن قيس إلا أبان بن أبي عياش، لم يروه عنه أحد غيره.

**يقول محمد بن علي الأردبيلي في (جامع الرواة):** "فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوى أبان"(٣).

وأبان بن أبي عياش متفق على تركه، كما تقدم قريبًا (٤).

فهذا أصل من أصولكم المعتمدة يقر ويعترف أساطينكم بأنه موضوع فهل هذه الأباطيل والأكاذيب مذهب أهل البيت؟!

وسليم بن قيس الهلالي هذا ليس له ذكر في مصادر أهل السنة مع تعظيم الشيعة لأمره، وقد يقال بأنه اسم لا مسمى له؛ إذ لو كان كما يقولون.. لكان شيئًا مذكورًا.

---

(١) معجم رجال الحديث (٩/٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على (الكافي) مع شرحه للمازندراني (٢/٣٠٧).

(٣) جامع الرواة للأردبيلي (ص٩).

(٤) ينظر البحث ص ٣٦، الحاشية رقم (٣).

**قال ابن المطهر الحلي – وهو أحد علماء الروافض-:** "وكان أصحابنا يقولون: إن سليمًا لا يعرف، ولا ذكر في خبر"(١).

وهذا كله كاف لإسقاط الكتاب الذي يقول الروافض أنه من الأصول الأربعمائة التي يرجعون إليها.

بل علماء الروافض أنفسهم ينفون نسبة هذا الكتاب لهم، بل إنهم أظهروا ما فيه من التناقضات والأخطاء التي يظهر بها بطلان نسبة هذا الكتاب إلى الشيعة وأنه مدخول عليهم.

وسبب نفيهم للكتاب من أجل أن مؤلفه صرح بأن الأئمة ثلاثة عشر، بينما كتبهم ورواياتهم تنص على أنهم اثنا عشر، وهذا تناقض صارخ، فما كان منهم إلا أن ينقدوا الكتاب، ويظهروا عواره للناس، حتى لا يكون هناك تناقض بينه وبين كتبهم.

من هنا بدأت الشيعة الرافضة يؤلفون في علوم الحديث ويأخذون بالاصطلاح الجديد (تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف).

فألّفَ ابن المطهر الحلي(٢) كتابه في الرجال (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) دفعاً لتعيير أهل السنة والجماعة له ولشيعته، مع أن بضاعته في

---

(١) خلاصة الأقوال (ص١٦٢).

(٢) ابن المطهر الحلي هو جمال الدين الحسين بن يوسف بن علي بن المطهر الحلـي ٦٤٨ه – ٧٢٦هـ، أحد فقهاء ومتكلمي الشيعة الإمامية في القرن السابع الهجري، ويُقال في المحافل الشيعية العلامة الحلي. توفي ابن المطهر الحلي في مدينة الحلة بعد أن عاد إليها نتيجة لوفاة السلطان في إيران فأمضى ما تبقى من حياته في هذه المدينة إلى أن وافته المنية في ليلة السبت ٢١محرم ودفن في مدينة النجف.

قال الصّفدي: «...الإمام العلامة ذو الفنون جمال الدين ابن المطهر الأسدي الحلي المعتزلي، عالم الشيعة وفقيههم، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته. تقدّم في دولة خربندا=

الحديث والرجال مزجاة، فاختصاصه في العلوم العقلية، ومع ذلك لا نقل عندهم ولا عقل!

**أخذ علماء الشيعة الرافضة قواعد مصطلح الحديث من كتب مصطلح الحديث التي ألفها أهل السنة، رغم أن طريقة متقدمي الشيعة مخالفة تمامًا لطريقة أهل السنة:**

**قال الحر العاملي:** (والذي لم يعلم ذلك منه، يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم)(١).

**وقال أيضًا:** "إن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلامة، أو شيخه أحمد بن طاوس(٢) كما هو معلوم، وهم معترفون به"(٣).

**وقال باقر الأيرواني:** "السبب في تأليف النجاشي لكتابه هو تعيير جماعة من المخالفين للشيعة بأنه لا سلف لهم ولا مصنف"(٤).

---

=تقدّماً زائداً، وكان له مماليك وإدارات كثيرة، وأملاك جيّدة، وكان يصنّف وهو راكب،... وهو مشهور في حياته، وله كتاب في الإمامة ردَّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثلاث مجلدات، وكان يسمّيه ابن المنجّس. وكان ابن المطهر ريّض الأخلاق مشتهر الذكر".

وقال ابن حجر: "الحسين بن يوسف بن المطهر الحلّي. عالم الشيعة وإمامهم ومصنّفهم، وكان آية في الذكاء. شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيّداً سهل المأخذ، غاية في الإيضاح، واشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيميّة في كتابه المعروف بالردّ على الرافضي...". ينظر: الأعلام، لخير الدين زركلي (٢/٢٢٧).

(١) وسائل الشيعة (٣٠/٢٥٨).

(٢) وأحمد بن طاوس: هو جمال الدين أحمد بن موسى بن طاوس المتوفى سنة ٦٧٣ هـ.

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/٢٥٨).

(٤) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية ص ٨٦.

وابن المطهر الحلي المعروف عند الشيعة بـ (العلامة الحلي) – الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية – مشهودٌ له عند الشيعة بنبوغه في العلوم العقلية.

ولكن لم يُحَصِّل هذه الشهادة إلا بعد الحملة الشرسة عليه من قِبَل شيخ الإسلام ابن تيمية – إمام أهل السنة والجماعة في عصره – بأن الشيعة أجهل الناس بالحديث:

**ومن كلمات شيخ الإسلام ابن تيمية في ابن المطهر الحلي وشيعته:** (... بخلاف الرافضة فإنهم من أجهل الطوائف بالمنقول والمعقول)[1].

ويقصد **(بالمنقول):** ما تتناقله ألسنة الفقهاء والمحدثين من نصوص القرآن والسنة.

**قال الحر العاملي[2] وهو يتحدث عن الشهيد الثاني**[1]: (وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره)[2]. ويقصد **(بالعامة):** أهل السنة.

---

(١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٦٨/٤).

(٢) أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي الحر العاملي (٨ رجب ١٠٣٣هـ – ٢١ رمضان ١١٠٤هـ).

من رجال الدين الشيعة وفقيه ومرجع يُسمّى الحر العاملي، والعاملي نسبةً إلى جبل عامل، وكذلك يشتهر بلقب صاحب الوسائل لتأليفه الكتاب الروائي تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. وقد لعب دورًا دينيًا مهمًا في الدولة الصفوية حيث تقلّد المناصب الدينية والقضائية، فأصبح في فترةٍ ما قاضي قُضاة خراسان. ولد بقرية (مَشْغَرى) وهي من قرى البقاع في لبنان، ومن المحققين والمؤرخين مَن يلحقها بجبل عامل، وقد وُلد في العهد الذي كان فيه لبنان جُزءًا من الدولة العثمانية.

ووصفه خير الدين الزركليّ فقال: (بأنه فقيه إماميّ مؤرّخ). =

**قال الحر العاملي**: "طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره"(٣).

**ويقول شيخهم الحائري:** "ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني"(٤).

بينما أول من ألف في مصطلح الحديث من أهل السنة والجماعة هو الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ).

فالفرق بين أهل السنة وبين الرافضة الإمامية الاثني عشرية في وضع قواعد وأسس علم الحديث = ٦٠٠ سنة.

رغم أن مذهب أهل البيت (ﷺ) هو اجتناب طريقة العامة (بافتراء الرافضة عليهم):

**قال الحر العاملي**: (وقد أمرنا الأئمة (عليهم السلام) باجتناب طريقة العامة)(٥).

---

=وعقد عمر كحالة للمترجم عنوانًا في كتابه معجم المؤلفين حيث قال: (مؤرّخ، فقيه، أُصوليّ، محدِّث متكلّم، مشارك في أنواع من العلوم).

ينظر: الأعلام، لخير الدين زركلي (٣٢١/٦). ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة (٢٠٤/٩).

(١) هو زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد بن جمال الدين بن تقي الدين بن مشرف الجبعي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني ٩١١هـ – ٩٦٥هـ.

(٢) ينظر: أمل الآمال (٨٦/١)، ومقتبس الأثر (٧٣/٣).

(٣) ينظر: وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠) .

(٤) مقتبس الأثر (٧٣/٣).

(٥) ينظر: وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠) .

**الاصطلاح الجديد:** (تقسيم الحديث إلى: صحيح وحسن وضعيف) يستلزم تخطئة طائفة الاثني عشرية في زمن الأئمة الاثني عشر وفي زمن الغيبة (المهدي المنتظر) باعترافهم، وإن كانوا في الحقيقة يفعلونه.

**وقال العاملي**: (الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة (عليهم السلام)، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله)[١].

وعلماء الشيعة الرافضة من المتقدمين والمتأخرين وحتى مع ظهور الاصطلاح الجديد (تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف) يعرضون عن الأخذ والعمل بالأحاديث الصحيحة ويعملون بالأحاديث والآثار المختلقة والمكذوبة، بل ويتركون الأسانيد الصحيحة ويعتمدون على الأسانيد الضعيفة، وفي أسانيدهم عدد لا يحصيه إلا الله من المجاهيل، إضافة إلى اعتمادهم على مرويات الكذابين والوضاعين وغيرهم من أصحاب النحل الفاسدة، والشواهد المصدقة لهذا من كتب الشيعة كثيرة متضافرة.

**جاء في بحار الأنوار**[٢]**، عن جعفر الصادق قوله:** (إن الناس أولعوا بالكذب علينا)، وكانت مصيبة جعفر أن (اكتنفه قوم جهال، يدخلون عليه ويخرجون من عنده، ويقولون حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر ليستأكلوا الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم)[٣].

**ومثال هذا الكذب المختلق: كذبهم أن النبي (ﷺ) قال: "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه".**

---

(١) ينظر: وسائل الشيعة (٢٥٩/٣٠).

(٢) المصدر السابق(٢٤٦/٢).

(٣) ينظر: رجال الكشي (٨/٢-٩).

وهذا موضوع مكذوب. له طرق كلها باطلة، وهذا حديثٌ كذبه وأنكرَه سائرُ العلماء[1].

(١) منهم: أيوب السختياني (الكامل لابن عدي ١٠١/٥ وغيرُه)، والإمام أحمد (علل الخلال ١٣٨)، وأبوزرعة الرازي (الضعفاء ٤٢٧/٢)، وابن حبان في المجروحين (١٥٧/١ و٢٥٠ و١٧٢/٢)، وابن عدي في الضعفاء (١٤٦/٢ و٢٠٩ و١٠١/٥ و٢٠٠ و٣١٤ و٨٣/٧)، والذهبي في الميزان، وابن كثير في تاريخه (٤٣٤/١١)، وغيرهم من الحفاظ. وقال الإمام البخاري بعد أن أعل أشهر طرقه: إن هذه الأحاديث «.. ليس لها أصول، ولا يثبت عن النبي (ﷺ) خبرٌ على هذا النحو في أحدٍ من أصحاب النبي (ﷺ)، إنما يقولُه أهلُ الضَّعف». (التاريخ الأوسط ٢٥٦/١). وقال العقيلي في الضعفاء (٢٥٩/١): « ولا يصح من هذه المتون عن النبي (ﷺ) شيءٌ من وجه يثبت». وقال الجورقاني في الأباطيل (٢٠٠/١): « هذا حديث موضوع باطل لا أصل له في الأحاديث، وليس هذا إلا من فعل المبتدعة الوضاعين؛ خذلهم الله في الدارَين، ومن اعتقد هذا وأمثالَه؛ أو خطر بباله أن هذا جرَى على لسان رسول الله (ﷺ)؛ فهو زنديقٌ خارجٌ من الدين». وقال ابن تيمية في المنهاج (٣٨٠/٤): « وهو عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوعٌ مُختلَقٌ على النبيِّ (ﷺ)». وأطنب في تخريجه الحافظان ابن عساكر (١٥٥/٥٩-١٥٨) وابن الجوزي في الموضوعات (٢٤/٢) وقالا إنه لا يصح من جميع طرقه، وقال الألباني: «موضوع» (الضعيفة ٤٩٣٠). وما بال الشيعة الإمامية يحتجون بهذا الحديث وقد بايع الحسن معاوية (رضي الله عنهما) وسلمه ذاك المنصب الإلهي بزعمكم؟ وما دامت الشيعة الإمامية يحتجون بمثل هذا تحتجون بالباطل فاقبلوا الرواية التي لفظها: « إذا رأيتم معاوية على منبري فاقبلوه (بالباء الموحدة) فإنه أمين مأمون»! ولا سيما أن السيوطي قال في اللآلئ المصنوعة إنها أقرب إلى العقل من الرواية الأولى (اللآلئ المصنوعة ٣٨٩/١).

ويبدو أن أوسع جمع لآثارهم في العصور المتقدمة هو ما قام به أبو جعفر القمي محمد بن الحسن بن فروخ الصفار -المتوفى سنة ٢٩٠هـ- في كتابه (بصائر الدرجات) وهو مجموعة لأحاديثهم، وقد طبع سنة ١٢٨٥هـ [١].

وهذا الصفار اعتبره بروكلمان المؤسس الحقيقي لفقه الإمامية في بلاد العجم[٢].

ويكاد شيخهم المجلسي ينقل الكتاب بحذافيره في كتابه (بحار الأنوار) عبر أبوابه المختلفة.

وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو حيث في الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ، مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجري جدد التأليف الكليني -المتوفى سنة ٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ- في كتابه (الكافي).

ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك، حيث ألف ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق -المتوفى سنة ٣٨١هـ- كتابه (من لا يحضره الفقيه).

وبعده قام شيخ الطائفة الطوسي -المتوفى سنة ٤٦٠هـ- فدون كتابيه (التهذيب) و (الاستبصار)، وقد ألف علماء الشيعة بعد ذلك كتبًا إلا أن الكتب الأربعة[٣] كانت لها أهمية خاصة عند الروافض[٤].

---

(١) الذريعة (١٢٤/٣).

(٢) تاريخ الأدب العربي (٣٣٧/٣).

(٣) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار.

(٤) راجع: أصول مذهب الشيعة (٣٥٢/١) وما بعدها.

**يقول عبد الحسين الموسوي[1] في كتابه المراجعات عن الكتب الأربعة:** "هي **الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه،** وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها"[2].

**و(الكافي)، للكليني (ت ٣٢٩):** ويلقبونه بحجة الإسلام وثقته، وهو مجمع على توثيقه عندهم.

**و(من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي (ت٣٨١):** ويلقبونه بالصدوق.
و(تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) للطوسي(ت ٤٦٠): ويلقبونه **بشيخ الطائفة.**
**والرافضة متفقون على هذه الأربعة.**

**قال الطبرسي:** (الكافي بين الكتب الأربعة كالشمس بين النجوم وإذا تأمل المنصف استغنى عن ملاحظة حال آحاد رجال السند المودعة فيه وتورثه الوثوق ويحصل له الاطمئنان بصدورها وثبوتها وصحتها)[3].

**يقول محقق الكافي للكليني:** «... وهذه الأحاديث التي جاءت في الكافي؛ جميعها ذهب المؤلف إلى صحتها، ولذلك عبّر عنها بالصحيحة »[4].

---

(١) عبد الحسين شرف الدين ١٢٩٠هـ ١٣٧٧هـ . شيعي من جبل عامل، له العديد من المؤلفات وخاصة في مجال العقائد الشيعية، كما له العديد من المواقف السياسية من الأحداث التي كانت دائرة في زمانه. ولد في الكاظمية في العراق سنة ١٨٧٣ ميلادي (١٢٩٠هجرية)، وهو عاملي الأصل عراقي المولد. تربّى في كنف والده يوسف شرف الدين وجده هادي الصدر وتتلمذ عليهما في المقدمات. معجم المؤلفين، لعمر كحالة، (٢١١/٢) طبع بيروت لبنان، منشورات إحياء التراث العربي.

(٢) المراجعة ١١٠ ص ٣١١.

(٣) مستدرك الوسائل، ٥٣٢/٣.

(٤) ص: ٨.

**ويقول أيضًا:** "وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه.."[١].

**وقال علي أكبر الغفاري -محقق كتاب الكافي-:** "وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة الاثني عشرية على تفضيل هذا الكتاب والأخذ به والثقة بخبره والاكتفاء بأحكامه وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجة وعلو قدره على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم وهو عندهم أجمل وأفضل من سائر أصول الحديث"[٢].

**وقال شيخهم المفي:د** "الكافي هو من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة"[٣].

**وقال الكاشاني:** "الكافي أشرفها وأوثقها وأتمها وأجمعها لاشتماله على الأصول من بينها وخلوه من الفضول وشينها"[٤].

**قال المجلسي:** "كتاب الكافي أضبط الأصول وأجمعها وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها"[٥].

**قال محمد أمين استرابيدي:** "قد سمعنا من مشايخنا وعلمائنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه"[٦].

**يقول هاشم معروف الحسني**[٧]: "المتحصل من ذلك أن الذين اعتمدوا على الكافي، واعتبروا جميع مروياته حجة عليهم فيما بينهم وبين الله سبحانه، هؤلاء

---

(١) ص: ٢٠.

(٢) ص: ١٤.

(٣) المقدمة: ٢٦.

(٤) المقدمة: ٢٧.

(٥) المقدمة: ٢٧.

(٦) المقدمة: ٢٧.

(٧) في (دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري/ص١٢٦).

لم يعتمدوا عليها إلا من حيث الوثوق والاطمئنان بالكليني الذي اعتمد عليها، وكما ذكرنا فإن وثوق الكليني بها؛ لم يكن مصدره بالنسبة إلى جميعها عدالة الرواة، بل كان في بعضها من جهة القرائن التي تيسر له الوقوف عليها نظرًا لقرب عهده بالأئمة (عليهم السلام)، ووجود الأصول المختارة في عصره، هذا بالإضافة إلى عنصر الاجتهاد الذي يرافق هذه البحوث في الغالب. يؤيد ذلك أن الكليني نفسه لم يدّع بأن مرويات كتابه كلها من الصحيح المتصل سنده بالمعصوم، بواسطة العدول، فإنه قال في جواب من سأله تأليف كتاب جامع يصح العمل به والعتماد عليه، قال: "وقد يسر لي الله تأليف ما سألت، وأرجو بأن يكون بحيث توخّيت".

وهذا الكلام منه تصريح واضح في أنه بذل جهده في جمعه وإتقانه، معتمدًا على اجتهاده وثقته بتلك المجاميع والأصول الأربعمائة التي كانت مرجعًا لأكثر المتقدمين عليه، ومصدرًا لأكثر مرويات كتابه".

ويقول أيضًا (ص١٣٠،١٢٩) بعد أن عدّ روايات الكافي (١٦١٩٩) حديثًا.

وقال إن أصول علم الدراية تقتضي أنّ منها (٥٠٧٢) حديثًا صحيحًا. و (١٤٤) حسنًا. و(١١٢٨) موثقًا.. و(٣٠٢) قويًا (وهو قريب من الموثق كما في ضياء الدراية). و(٩٤٨٥) حديثًا ضعيفًا.

**وقال بعد ذلك:** ومما تجدر الإشارة إليه أن اتصاف هذا المقدار من روايات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة..." اهـــ.

فما هي هذه الأصول الأربعمائة؟؟؟

ذكر صاحب ضياء الدراية[١]، أن الأصول الأربعمائة يراد بها ما اشتمل على كلام الأئمّة، أو روي عنهم بلا واسطة!! وهذه الأصول غير موجودة الآن، إلا أنها مفرّقة في كتبهم المعتمدة.

يقول أبو جعفر الطوسي شيخ طائفتهم على الإطلاق، مبينًا حال أصحابه المتقدمين:

"إن كثيرًا من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة"[٢].

**يقول الرافضي هاشم معروف الحسني**: "إن الصحيح عند المتقدمين هو الذي يصح العمل به والاعتماد عليه، ولو لم يكن من حيث سنده مستوفيًا الشروط التي ذكرناها..." [٣].

وأما ابن بابويه القمّي (فقيه من لا يحضره الفقيه) الملقّب بالصدوق عندهم.

فهو متهم عند بعض الرافضة بالكذب، ولا يوجد عندهم من وثّقه، ومع ذلك فكتابه أصلٌ عندهم!!

**يقول الخونساري**: "والعجب من بعض القاصرين أنه كان يتوقف في توثيق الشيخ الصدوق، ويقول إنه غير ثقة لأنه لم يصرّح بتوثيقه أحد من علماء الرجال، وهو أظهر الأغلاط الفاسدة وأشنع المقالات الكاسدة، وأفظع الخرافات الماردة، فإنه أجلّ من أن يحتاج إلى توثيق، كما لا يخفى على ذوي التحقيق

---

(١) (الباب العاشر ص٧١، وما بعدها).

(٢) الفهرست، ص ٣٢.

(٣) في كتابه (دراسات في الكافي للكليني: ص ٤٣).

والتدقيق، وليت شعري من صرَّح بتوثيق أول هؤلاء الموثِّقين الذين اتخذوا توثيقهم لغيرهم حجة في الدين"[١].

ويبدو أن الخونساري قد أخذته الحميّة لابن بابويه فقرر أنّ يهدم علم الرجال بقوله:

"وليت شعري من صرَّح بتوثيق أول هؤلاء الموثِّقين الذين اتخذوا توثيقهم لغيرهم حجة في الدين..."!!

بل جاء في مقدمة الكتاب نفسه «فقيه من لا يحضره الفقيه»[٢]، أن أحمد الإحسائي قال: "الصدوق في هذه المسألة كذوب"!

**وبالجملة:** الحديث الصحيح عند المتقدمين من الرافضة هو ما يصحّ العمل به وإن لم يستوف شروط الصحة**!**[٣].

---

(١) في روضات الجنات (٦/١٣٧).

(٢) ص ٧٠.

(٣) وفي الحقيقة لم يكن عند المتقدمين شروط صحة أصلاً.

# المبحث الثالث

# رواية الحديث بالمعنى عند الرافضة وأثر عقيدتهم في الرواية

المطلب الأول: رواية الحديث بالمعنى عند الشيعة الرافضة.

المطلب الثاني: أثر عقيدة الرافضة في رواية الأحاديث والآثار.

## المطلب الأول
## رواية الحديث بالمعنى عند الشيعة الرافضة

ليس عند الشيعة الرافضة أي حرج في قبول الحديث بالمعنى، بل وليس لهم أي ضوابط أو قيود للأخذ بمعاني الأحاديث والآثار، فعندهم كيفا اتفق أخذ الحديث، بل وبعضها يحيل المعنى بالكلية تمامًا، ومع ذلك يقبلونه ويأخذون به.

**جاء في (الفصول):** يجوز للراوي نقل الحديث بالمعنى ولا يسقط عن الحجيّة، ولا نعرف في ذلك خلافًا بين أصحابنا. وعليه أكثر مخالفينا[(١)].

**ويدلّ على ذلك روايات منها:**

- **عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن محمد بن مسلم قال:** قلت لأبي عبد الله (ع): أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص، قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس[(٢)].

- **عن داود بن فرقد:** قال: قلت لأبي عبد اللَّه (ع): إنّي أسمع الكلام منك وأُريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجئ.. قال: فتأمّل ذلك، قلت: لا، قال: تريد المعاني؟، قلت: نعم، قال: لا بأس[(٣)].

- **وقلت لأبي عبد اللَّه (ع):** أسمع الحديث منك، فلعلّي لا أرويه كما سمعت، فقال: إذا أردت المعنى فلا بأس، إنّما هو بمنزلة تعال وهلم، واقعد واجلس[(٤)].

---

(١) اختلاف الحديث، للسيستاني ص ١٠٧.

(٢) الكافي للكليني: ٤١/١، ١٠٢. شرح أصول الكافي لمولى محمد صالح المازندراني ٢١٢/٢.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ينظر: تقريرات السيستاني في (اختلاف الحديث/ ١٢١).

وممّا قد يمثل له من وجود مثل هذه التصرفات في الأحاديث والآثار التي لا تحد بحد ولا تضبط بقاعدة ما نجده في أحاديث بعض رواتهم كروايات عمّار السَّاباطي(١)، مثلاً:

فقد لوحظ فيها كثرة الاضطراب والتخبط والوهم وذلك لاعتماده على الرواية بالمعنى كثيرًا سواء كان ذلك في الأسانيد أو المتون، وقد حاول بعض علمائهم الاعتذار له والدفاع عنه ونعته بقلة جودته في النقل والتصرّف في النصوص لقصور ثقافته اللغوية.

**ومن أمثلة النقل بالمعنى ما ألمح إليه السيستاني في (اختلاف الحديث) بقوله:** فمن هذا الباب رواية في العصير العنبي، **وهي رواية عبداللَّه بن سنان**، والمنقولة بصورتين.

---

(١) قال النجاشي: "عمار بن موسى السَّاباطي، أبو الفضل، مولى، وأخواه قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، وكانوا ثقات في الرواية، له كتاب يرويه جماعة، "وقال أيضًا (٥٢٧): "عمار بن موسى الساباطي: وكان فطحيا، له كتاب كبير، جيد، معتمد، قد ضعفه (عمار الساباطي) جماعة من أهل النقل وذكروا أن ما ينفرد بنقله لا يعمل به لأنه كان فطحيا، غير أنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة لأنه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل، لا يطعن عليه، فيه. التهذيب: الجزء ٧، باب بيع الواحد بالاثنين، ذيل الحديث ٤٣٥، والاستبصار: الجزء ٣، باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة، ذيل الحديث ٣٢٥. وذكر في العدة وجوب العمل برواية سائر فرق الشيعة إذا كان الراوي موثوقا به ومتحرجًا في روايته، ولم يكن على خلافها رواية من العدل الثقة، ولم يعرف من الطائفة العمل بخلافها، وقال: ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية، وأخبار الواقفة... (إلخ). ودلالة هذا الكلام على توثيق عمار الساباطي، الذي هو من رؤساء الفطحية ظاهرة." .

**ويعني بها ما جاء في (الوسائل) في باب:** (تحريم العصير العنبي والتمري وغيرهما إذا غلى ولم يذهب ثلثاه وإباحته بعد ذهابهما):

عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، **عن ابن محبوب**، عن **عبداللَّه بن سنان**، عن أبي عبداللَّه (ع)، قال: (كلّ عصير أصابته النار فهو حرام).

**وفي باب:** (حكم ماء الزبيب وغيره وكيفية طبخه):

عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن **عبداللَّه بن المغيرة**، عن **عبداللَّه بن سنان:** قال: ذكر أبو عبداللَّه (ع)، قال: إنّ العصير إذا طبخ حتّى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال.

فالرواية – كما تراها – متناقضة، نقلت عن عبداللَّه بن سنان عن أبي عبداللَّه (ع) والروايتان في موضوع واحد، والاختلاف ظاهر بين، لأنّ كلّ من الراوييْن اللذين روياها مباشرةً عن عبداللَّه بن سنان – وهما (الحسن بن محبوب) في الأُولى، و (عبداللَّه بن المغيرة) في الثانية، نقلها بمعناها[1].

وبهذا يظهر جليًّا مدى التخبط عند الشيعة الرافضة في رواية الحديث بالمعنى، وأنه لا ضوابط لديهم لرواية الحديث، بل كيفما اتفق، وخاصة عند ورود الرواية في كتبهم المعتمدة، ومن أئمتهم المعصومين، ورواتهم المحتج به لديهم.

**ولهذا يقول السيستاني:** "ونظرًا لكثرة ما نقل من الأحاديث بالمعنى، ولعدم العثور على الأصل الذي صدر عن المعصوم بألفاظه ليميّز بينه وبين المنقول بالمعنى ليس من السهولة الفرز بين ما نقل باللفظ وما نقل بالمعنى، يبقى هذا العامل سببًا أقوى في حدوث مشكلة التعارض"[2].

---

(١) محاضرات الصدر عن (تعارض الأدلّة الشرعيّة) ص ٣٣.

(٢) تقريرات السيستاني في (اختلاف الحديث/ ٣٢-٣٣).

## المطلب الثاني
## أثر عقيدة الرافضة في رواية الأحاديث والآثار

مع كون طريقتهم في التصحيح والتضعيف مناقضة للمعقول ابتداءً كما سبق، وأنهم معترفون بالتناقض أيضًا؛ فإننا نلاحظ فيما سبق أنّ كلّ تعريفاتهم للحديث تنتهي إلى المعصوم!!

**ومرادهم بالمعصوم:** ما ينتهي إلى أحد الأئمّة المعصومين عندهم، ثم قد يرويه هذا الإمام المعصوم (!!) عن النبي (ﷺ) !! أو يكون الكلام المروي عن المعصوم نفسه..

فعلم الرواية إذن عند هؤلاء الرافضة متعلّق أيضًا بعقيدتهم الباطنية الباطلة في الأئمّة..

وليس لأئمتهم المعصومين كلهم **(إلا ثلاثة)** رواية اتصال عن جناب النبي (ﷺ) ..

**فالأئمة الاثنا عشر؛ هم:**

- **علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، متوفى عام ٤٠هـ.**
- **الحسن بن علي (رضي الله عنهما)، متوفى عام ٤٩هـ، أو ٥٠هـ أو بعد ذلك.**
- **الحسين بن علي (رضي الله عنهما)، متوفى عام ٦١هـ.**
- علي بن الحسين، متوفى عام ٩٣هـ وقيل غير ذلك.
- محمد بن علي بن الحسين (الباقر)، متوفى بعد المائة ببضع عشرة سنة
- جعفر بن محمد (الصادق)، متوفى عام ١٤٨هـ.
- موسى بن جعفر (الكاظم)، متوفى عام ١٨٣هـ.
- علي بن موسى (الرضا)، متوفى عام ٢٠٣هـ.
- محمد بن علي بن موسى (الجواد)، متوفى عام ٢٢٠هـ.

- علي بن محمد بن علي (الهادي)، متوفى عام ٢٥٤هـ.
- الحسن بن علي بن محمد (العسكري)، متوفى عام ٢٦٠هـ.
- ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى،،، ؟!!!

فهؤلاء كما نرى؛ لم ير أحدهم النبي (ﷺ)، اللهم إلا الثلاثة الأول...

فإذا روى الرافضة عن جعفر بن محمد (رحمه الله) (وأغلب مروياتهم عنه، وهو المراد بأبي عبد الله عند الإطلاق) عن النبي (ﷺ)؛ فقد رووا عن رجل ولد بعد وفاة النبي (ﷺ) بسبعين سنة!! وهذا انقطاع ظاهر، فكيف إذا جاءت الرواية عن إمامهم المنتظر؟؟

فلماذا توقّفت الرافضة في تعريفهم للحديث إلى حدّ (المعصوم) فحسب؟؟

وذلك لاعتقادهم الفاسد بعصمة أئمتهم، وأنهم يتلقون كافة علومهم ومعارف وحيًا من الله تعالى مباشرة.

وهذا مما اتفقت عليه الإمامية الرافضة، لأنهم ربطوا علم الرواية عندهم بعقيدتهم في الأئمّة، وهي كالتالي:

## أولا: من أنكر إمامة أحد الأئمة الاثني عشر كَفَرَ بإجماع الإمامية الرافضة.

**قال شيخهم ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق – صاحب أحد الكتب الأربعة المجمع عليها عندهم** –: "اعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقرّ بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة نبينا محمد" [1].

(١) رسالته في الاعتقادات ص١٠٣.

**وقال المفيد** : "اتفقت الإمامية على أنّ من أنكر إمامة أحدٍ من الأئمّة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار"[1].

**ثانيًا: الإمام معصوم كالنبي (ﷺ) بإجماع الإمامية الرافضة.**

**يقول المجلسيّ**: "أصحابنا أجمعوا على عصمة الأنبياء، والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدًا وخطئًا ونسيانا قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهما إلى أن يلقوا الله تعالى"[2].

**ثالثا: الأئمة يوحى إليهم، ويتلقون العلوم من الله، وهم مؤيدون بروح القدس.**

**جاء في أصول الكافي للكليني[3]:**

**باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة (عليهم السلام).**

عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ قال: خلق من خلق الله (عز وجل) أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده.

**وفي الباب عدّة أحاديث... بهذا السياق!**

**باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل (عليهم السلام).**

---

(١) بحار الأنوار للمجلسي ٣٩٠/٢٣.

(٢) بحار الأنوار ٢٥/ ٣٥٠.

(٣) (٢٧٣/١).

باب أن الأئمة (عليهم السلام) إذا شاءوا أن يعلموا علموا.

باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم.

باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء، صلوات الله عليهم.

باب أن الأئمة (عليهم السلام) لو ستر عليهم لا خبروا كل امرئ بما له وعليه.

# الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله (ﷻ) الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره (ﷻ) على أن وفقني وأمدني بعون منه، حتى أتممت هذا البحث، والذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه لبيان الصورة الحقيقية للشيعة الرافضة في تعاملهم لمباحث السنة المطهرة.

وأسجل في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات في هذا المجال:

**أولا: أهم نتائج البحث:**

١- بدأ التفتيش في الروايات عند الرافضة الإمامية عام (٧٢٦هـ) على أسبق الزمانين عندهم.

٢- الرافضة الإمامية يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه.

٣- الرافضة الإمامية يعلمون حال الضعفاء والكذابين والمجاهيل، ومع ذلك يروون عنهم ويعملون بحديثهم ويشهدون بصحّته!!!

٤- الرافضة الإمامية ينكرون التواتر ويسهلون إنكاره!

٥- الحديث الصحيح عند المتقدمين من الرافضة الإمامية هو ما يصحّ العمل به وإن لم يستوف شروط الصحة!.

٦- بعض كتبهم المعتمدة لا يُعرف منهم من وثّق أصحابها، وبعضهم يتوقف في توثيقه أو يتهمه بالكذب!

٧- إذا كان الحديث ضعيفاً وفق أصول علم الدراية عند الرافضة الإمامية، فإنهم قد يصححونه ويعملون به، إذا وُجد في أحد الأصول الأربعمائة..

والأصول قد تكون رواية عن الإمام بلا واسطة.. لكن الأصول غير موجودة.. وكثيرٌ من أصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة!

٨- الحكم على الرواة في مذهب الرافضة الإمامية يرتكز على أمرين:

**الأمر الأول:** الاضطراب الشديد بين علماء الرافضة الإمامية في مناهجهم الرجالية وعدم وجود نقاط مشتركة فيما بينهم، بل كل واحد منهم ينتحل طريقة من ذاته لا تنطبق لا نظريًّا ولا عمليًّا.

والشيعة لم يتفقوا على شيء من القواعد الرجالية فيما بينهم إلا في مسألة قبول توثيقات بعض علمائهم المتقدمين وهم: النجاشي والطوسي والكشي. أما ما عدا ذلك من القواعد فكلها اختراعات متأخرة وارتجالات مضطربة.

وكل مرجع من مراجع الشيعة يأخذ من هذه القواعد ما يشاء ويترك ما يشاء، ليقوم بتشكيل خلطة رجالية جديدة يطبقها على أحاديث الفقه والفروع فقط دون تطبيق هذه القواعد على أصول الدين.

**الأمر الثاني:** من المشهور الشائع الذائع عند علماء الرافضة الإمامية أن روايات العقائد لا تخضع لمناهج الجرح والتعديل، فهم يطبقون أحكامهم على رواياتهم الفقهية فقط، دون نقد روايات الإمامة أو العصمة، وأكبر مثال على ذلك أنك لو طلبت من أحدهم إسناداً صحيحاً لحديث راية خيبر والثقلين أو آية التطهير أو حديث المنزلة من كتبهم لما وجدها!

فهم يستثنون أحاديث الإمامة والعقائد وفضائل آل البيت من النقد، فكل ما جاء في فضائل أهل البيت صحيح، وكل ما دل على العصمة فهو صحيح، حتى يصلون إلى مرحلة الغلو المفرط.

٩- اتصف منهج الرافضة الإمامية بالاضطراب بين علمائه أنفسهم: ومن أمثلة ذلك عند علماء الإمامية:

ما ذكره الخوئي في معجمه، حيث نقض جميع قواعد التوثيق الإجمالية، ورفض الأخذ بأية واحدة منها ما عدا توثيق الرواة الواقعين في أسانيد كامل الزيارات وتفسير القمي، وفي آخر حياته تبين له أن قرابة نصف أسانيد كامل الزيارات ضعيفة!! وأن القول بوثاقة رواتها لا يمكن الاطمئنان به!! هكذا: أطلق الدعوى الأولى ونشرها في

أضخم موسوعة رجالية شيعية في التاريخ (هي معجمه الشهير) وبعدها بعشرين سنة تبين له أن في الكتاب قرابة أربعمائة حديث ضعيف!!

١٠- علماء الشيعة المتقدمون طريقتهم النظر إلى متون الروايات دون النظر إلى أسانيدها، ولهذا يصححون كثيراً من الروايات التي يرويها أبو هريرة وعائشة وعكرمة مولى ابن عباس والزهري (ﷺ) وغيرهم كثير ممن يدرجونهم في قوائم النواصب!!

وقد صرّح الصدوق بذلك في مقدمة من لا يحضره الفقيه، وأنه لم يدرج في كتابه إلا ما جعله حجة بينه وبين الله تعالى، مع أن طائفة كبيرة من أحاديث كتابه مرسلة دون أسانيد! وهي تقريباً ثلث الكتاب!!

فالصدوق يصحح أكثر من ألف حديث مرسل ليس لها أسانيد. تجد أحدهم يوثق جميع الرواة بالآلاف!!

بينما الآخر يضعف هذه الآلاف دون أن يكترث بمن سبقه، ثم يصحح أربعمائة رواية دفعة واحدة، ثم ينقضها دفعة واحدة بعد أن تبين له ضعف أسانيدها!! وآخر يصحح خمس رواياته تقريباً مع وجود إبهام في أسانيدها !

وهم يتكلمون عن الحديث الصحيح والضعيف في حواراتهم مع أهل السنة، بينما تجدهم في الحسينيات يروون لعامتهم روايات ظاهرة في الغلو والخرافة ويكتمونهم كذبها ووضعها.

١١- لا تعرف الشيعة الإمامية رواية الحديث ودرايته ولا توجد لديهم قواعد محددة في قبول الروايات وردها، وهم فرقتان:

**الأخبارية:** وهم الذين يقبلون جميع الأخبار والروايات التي في كتبهم خاصة الكتب الأربعة المقدمة عندهم وهي : الكافي والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب، وساروا على هذه الطريقة حتى منتصف القرن السابع تقريبًا، حين قام أحد علمائهم – ابن طاووس – بتصنيف كتاب في مصطلح الحديث أخذه من كتب أهل السنة، وتبعه

تلميذه الملقب عندهم بالعلامة الحلي المتوفى سنة (٧٢٦هـ) صاحب كتاب الألفين في إثبات الامامة، والذي رد عليه شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه الخالد منهاج السنة.

**الفرقة الثانية الأصولية:** والذين قالوا بعدم صحة كل ما في كتبهم وأخضعوها للبحث والدراسة، ولم يفعلوا ذلك حبا منهم في اتباع الحق والاقتداء بالسنة النبوية، وانما استخدموا هذا العلم للتمويه عن خزايا مروياتهم ورد ما يشنع به عليهم أهل السنة من قولهم بتحريف القرآن وجهلهم بعلوم السنة وكثرة الكذب والخرافة في رواياتهم.

قال الحر العاملي خاتمة محدثي الرافضة وصاحب أحد الكتب المعتمدة عندهم (وسائل الشيعة) رادًّا على الأصوليين:

"إن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع ...، وقد أمرنا الأئمة (ع) باجتناب طريق العامة"[(١)].

**ثانيا: أهم التوصيات:**

- وجوب بذل أقصى الجهود لكشف اللثام عن ضلالات وكفريات وانحرافات الفرق الضالة وعلى رأسها الشيعة الإمامية.

- الأهمية القصوى لوسائل الإعلام بأنواعها، والتعليم وتسخيرهما لبيان ونشر مذهب أهل السنة المعتدل الوسطي بين الناس، فهو المذهب الصالح لكل زمان ومكان.

**وَصَلِّ اللهُم وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ**

---

(١) وسائل الشيعة (٢٠/٢٥٩) قلت: يعني بطريقة المتقدمين الفرقة الاخبارية التي تقبل جميع المرويات الموجودة في كتبهم، والاصطلاح الجديد يقصد بهم الأصوليين، ويعني بالعامة أهل السنة.

# المصادر والمراجع


- الاحتجاج، الطبرسي، أحمد بن محمد، نشر مؤسسة الأعلمي – بيروت، عام ١١١٠هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي، عليّ بن أحمد، تحقيق لجنة من العلماء، الطبعة الثانية، دار الجيل – بيروت عام ١١٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الاختصاص، المنسوب للمفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان، تصحيح علي أكبر الغفاري، طبع مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّي) الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق الميبدي، نشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران ١١٢١هـ.
- أعيان الشيعة، العاملي، محسن الأمين، نشر دار التعارف للمطبوعات – بيروت عام ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م.
- الأمالي الخميسيّة، المرشد باللّه يحيى بن الحسين، طبع مصر.
- الأمالي، للصدوق، محمّد بن علي ابن بابويه القمي، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت عام ١١١٠هـ – ١٩٩٠م.
- الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه القمّي، عليّ بن الحسين، تحقيق السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – بيروت عام ١١٠٧هـ.
- بحار الأنوار، للمجلسي، محمّد باقر الأصفهاني، طبع دار الكتب الإسلامية – طهران،أعادت طبعه مؤسسة الوفاء – بيروت عام ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، مطبعة السعادة – القاهرة عام ١٣١٩هـ.

• تحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحرّاني، تعليق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي – قم عام ١٤٠٤هـ.

• التحف شرح الزّلف، مجد الدين المؤيّدي الحسني، الطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ.

• تدوين السنّة الشريفة، محمّد رضا الحسيني الجلالي، مكتب الإعلام الإسلامي – قم ١١١٣هـ.

• تقييد العلم، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق يوسف العشّ، نشر دار إحياء السنّة النبويّة عام ١٩٧١م.

• تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخرسان، نشر دار الكتب الإسلامية – طهران عام ١٣٩٠هـ.

• جامع أحاديث الشيعة، للبروجردي، حسين الطباطبائي، المطبعة العلمية – قم ١٣٩٩ هـ.

• جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البَرّ، تحقيق ابن أبي الأشبال، نشر دار ابن الجوزي ١١١١هـ.

• جامع الرواة، الأردبيلي، محمد بن علي الحائري، نشر مكتبة المصطفوي – قم.

• الجامع للشرائع، للحلّي، يحيى بن سعيد، مؤسسة سيد الشهداء – قم عام ١١٠١هـ.

• الخصال، للصدوق، محمّد بن علي ابن بابويه القمي، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت عام ١١١٠هـ – ١٩٩٠م.

• الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرك الطهرانيّ، طبع دار الأضواء – بيروت.

• الرجال، للطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق السيّد محمد صادق، المطبعة الحيدرية، النجف عام ١٣٨١هـ.

• الرجال، للنجاشي، أحمد بن علي، تحقيق السيّد موسى الشبيري الزنجاني طبع مؤسسة النشر الإسلامي – قم عام ١٤٠٧هـ.

• الرسالة، للشافعي، محمّد بن إدريس المطّلبي، تحقيق أحمد محمّد شاكر، نشر المكتبة العلميّة – بيروت عام ١٢٢٢هـ – ٢٠٠١م.

• سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق بشار عوّاد دار الجيل – بيروت ١١١٨هـ.

• سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار القلم – دمشق ١١١٧هـ.

• السنّة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت عام ١١٠١هـ – ١٩٨١م.

• صحيح الترمذي، محمّد بن عيسى، تحقيق أحمد شاكر وإبراهيم عطوة عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• صحيح مسلم، بشرح النووي، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة – بيروت ١١٢٢هـ.

• الصحيفة السجادية، أدعية الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين السجاد، شرح علي حسن مطر الهاشمي، منشورات ناظرين – قم عام ١١٢٥هـ – ٢٠٠١م.

• الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت عام ١١١٠هـ – ١٩٩٠م.

• الغيبة، للطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق عباد اللّه الطهراني وعلي أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية – قم عام ١١١٧هـ.

• الفوائد الطوسيّة، الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن، تعليق مهدي اللاجوردي والدرودي، نشر مكتبة المحلاّتي – قم عام ١١٢٣هـ.

• الفهرست، للطوسي، محمّد بن الحسن، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية – النجف عام ١٣٨٠هـ.

• الكافي، للشيخ الكليني، محمّد بن يعقوب الرازي، تحقيق وتعليق عليأكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران عام ١٣٨٨هـ.

• كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمّد باقر الأنصاري، نشر دليل ما – قم عام ١١٢١هـ.

• الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، دار الكتب الحديثة – القاهرة عام ١١١٠هـ – ١٩٩٠م.

• كمال الدين وتمام النعمة، محمّد بن علي ابن بابويه القمي تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي – قم عام ١٣٩٠هـ.

• كنز العمّال، المتقي الهندي، الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن – الهند عام ١٣٢٢هـ مؤسسة الرسالة – بيروت عام ١١٠٥هـ.

• المحاسن، للبرقي، أحمد بن محمّد، تحقيق الأُرموي، دار الكتب الإسلامية – قم.

• المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، تحقيق محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر – بيروت عام ١١٠١هـ.

• المراسيل، أبو داود السجستاني، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق صبحي السامرّائي، طبع مكتبة المثنّى – بغداد عام ١٣٨١هـ.

- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، عليّ بن الحسين الهذلي، تنقيح وتصحيح شارل پلاّ، منشورات الجامعة اللبنانية – بيروت.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، المطبعة العثمانية، حيدر آباد – الهند.
- مستدرك وسائل الشيعة، للطبرسي، حسين النوري، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى قم عام ١١٠٧هـ.
- معالم العلماء، ابن شهرآشوب، محمّد بن علي السروي، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية.
- معاني الأخبار، الصدوق، محمّد بن علي ابن بابويه القمي تصحيح علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين – قم.
- مسند أحمد بن حنبل، طبع دار الحديث – القاهرة ١١١١هـ.
- مكارم الأخلاق ومعاليها، الخرائطي، محمد بن جعفر السامري، مراجعة عبد الله بن حجّاج، نشر مكتبة السلام العالميّة، القاهرة.
- من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمّد بن علي بن بابويه القمي تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين – قم.
- الوافي، الفيض الكاشاني، محمد محسن، نشر مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) أصفهان.
- وسائل الشيعة، الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – قم.

## فهرس الموضوعات



